



PROVISIONAL

A/31/IV.6

27 September 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، الساعة ١٥/٠٠

(نيكاراغوا)

السيد مونتيل أرغويلو (نائب الرئيس)

الرئيس :

(الجمهورية الدومينيكية)

السيد جيمس نيز (نائب الرئيس)

ثم :

— متابعة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد فاسيو (كوستاريكا)
السيد فريد نلند (النرويج)
السيد اسكوفار سالوم (فنزويلا)
السيد كوساكا (اليابان)
السيد نفوزا كارل أي بوند (زائير)
السيد ويلز (غيانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥/١٥

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود أن اذكر أن الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة في ٢٤ من سبتمبر، قررت أنه :
" من أجل الحفاظ على بدء المناقشة العامة - يجب على السادة الاعضاء ، أن يحجموا عن الاعراب عن تهنئتهم للمتحدثين الاخرين في قاعة الجمعية العامة بعد أى خطاب ."

لذلك ، فإني ، اطلب الى السادة الاعضاء أن يتكروا بتطبيق هذا القرار ، وأن يعربوا عن تهانئهم في مكان ملائم خارج هذه القاعة .

السيد فاسيو (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان انتخاب السفير هاميلتون شيرلي أميرا سينغ ، كرئيس لهذه الجمعية العامة ، قد ملأنا سعادة وسرورا ، لان العمل الممتاز ، الذي أبداه كرئيس للمؤتمر الثالث لقانون البحار ، قد أثبت كفايته كرجل من أعظم رجال الدبلوماسية في منظمنا ، وانني متأكد أنه سيستطيع بفضل كفايته هذه ، أن يؤدي بنجاح ، مهمته كرئيس للدورة الحالية للجمعية العامة .

وأود أن أهني أيضا ، السيد غاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرج ، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان مقدمة تقرير السكرتير العام ، السيد كورت فالدهايم عن أعمال المنظمة ، ستكون مرشدا لنا في مداولاتنا ، وأود أن اشكره على هذه الشجاعة والامانة ، التي حلل بها مهام العالم وشؤونه ، وكذلك على طريقته الممتازة في أداء مهامه الصعبة . لذلك فإننا نأمل أن يعاد انتخابه .

ان وفد بلادي ، يوافق تماما ، ويدون أى تحفظ سياسي ، على نشاطات الأمم المتحدة . ونحن نوقن تماما ، أن كل دولة مستقلة ، تتعهد باحترام ميثاق سان فرانسيسكو ، تستحق أن تكون عضوا في منظمنا . ونحن لانعتقد اطلاقا ، أن انضمام دولة جديدة ، يجب أن يرتبط

بالتعاطف أو بالكره مع أيديولوجية حكومتها . ولكن تصويتنا على انضمامها ، انما يجب أن يرتبط بحل المشاكل الثنائية بين الدول المتقدمة أو المرشحة للانضمام لهذه المنظمة .

لذلك ، فنحن نأسف على استخدام حق الفيتو ضد فيتنام في مجلس الأمن ، لان اندماج دولتين ، هما فيتنام الشمالية ، وفيتنام الجنوبية ، اللتان عانتا طويلا من الحرب الاهلية ، ودخولهما في هذه المنظمة ، كان أحرى به الا يرى هذه المعارضة ، نظرا لان انضمامهما اليها ، كان كفيلا بمساعدتهما علي التخلص من آثار الحرب الطويلة . أما بالنسبة لكوريا ، فاننا نعرف ، أن كوريا الجنوبية ، ظلت طوال سنين عديدة ، تحترم ميثاق الامم المتحدة ، وتسعي مع كوريا الشمالية لحل مشاكلهما .

لذلك ، فاننا نرحب بفكرة انضمامهما .

اما بالنسبة لجمهورية سيشيل ، فانها قد ضمت لسنتين طويلة ، عدة أجناس ، وانضمام هذه الجمهورية الى منظمنا ، سيقدم مرونة ونشاطا جديدا لهذه المنظمة . ونحن نرحب أيضا بانضمامها اليها . ان الدورة الاخيرة لقانون البحار ، تعتبر خدمة لمنظمنا ، فان تعقد المشاكل والمصالح التي تدخل في هذا المجال ، تجعل هذا المؤتمر صعبا .

ان مؤتمر قانون البحار يمثل أضخم مهمة تشريعية تقوم بها الأمم المتحدة في تاريخها .
ان وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم شؤون ثلثي مساحة الكرة الارضية ليس بالأمر
اليسير . وعليه فان مدى هذه العملية وطبيعتها المعقدة وتشابك المصالح المرتبطة بها تجعلها
امرا بالغ الصعوبة .

ويجدد بي ان أشير الى انه في نهاية الدورة الخامسة للمؤتمر كانت ثلاثة وثلاثون اسبوعا
من المفاوضات والاعمال قد كرسست لوضع قانون جديد للبحار . بيد أن هذا الجهد الكبير لم يسفر
عن اتفاق كامل حول قضايا دقيقة مثل الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة وولاية الدولة
الساحلية فيما يتصل بالبحث العلمي في البحار المتاخمة لسواحلها ، وبخاصة النظام الواجب
اعتماده لاستكشاف واستغلال قاع البحار والمحيطات باعتبارها تراثا مشتركا للانسانية .
ويحدو كوستاريكا الامل في أن الوفود ستكون مستعدة للتوصل الى نتائج ايجابية عند
استئناف المفاوضات رسميا في مايو ١٩٧٧ . وفي سبيل بلوغ هذا الهدف لا بد من التخلي عن
مواقف وصفت من قبل بأنها متشددة أو متطرفة . وينبغي ألا يغرب عن بالنا دوما ان الحلول
التوفيقية هي أساس التقدم الدولي . ان أولئك الذين يصرون على التمسك بمواقفهم الذاتية
يتناسون أن ما قد بيد و لبلد ما بأنه اكثر القضايا عدلا قد يكون بالنسبة لبلد آخر قمة الظلم والظلم .
ان الاستجابة النسبية لمطالب كل امة من الامم وبالتالي عدم الاستجابة نسبيا لبعض مطالبها
الأخرى يشكلان الطريق الوحيد الممكن للسير قدما بالمفاوضات التي تشارك فيها جميع الأطراف
كدول ذات سيادة .

وللاسف الشديد يتعين علي ان اكرر على مسامعكم هذا العام ، كما فعلت خلال السنوات
الست الماضية ، قلق كوستاريكا حيال عدم التوصل الى حل لمشكلة سباق التسلح .
اننا نشهد في كل يوم بصورة واضحة الانتشار النووي وهو يمتد الى العالم كله ، وفي كل
يوم نشهد كذلك اضطرابا في تجارب الاسلحة الذرية ، وفي كل يوم يخطو العالم بصورة مضطربة
على طريق صنع ادوات الدمار الشامل .

وهذا هو السبب الذي دعا الأمين العام الى ان يكتب في مقدمة تقريره عن نشاط المنظمة

لعام ١٩٧٦ ما يلي :

" لا اعتقد انني في حاجة الى تقديم الاعذار لكي اكرر مرة أخرى - لأن هذه الارقام ذات دلالة واضحة - انه في الوقت الذي ينفق فيه العالم حوالي ٣٠٠ بليون دولار سنوياً على التسليح ، لا يمثل صافي المساعدة الحكومية للانما سنويا سوى حوالي ١٥ بليون دولار . لقد تجاوزت الموارد المخصصة لسباق التسليح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٦٠٠٠ بليون دولار ، اي ما يعادل اجمالي الناتج الوطني للعالم كله لعام ١٩٧٦ " (A/31/1 Add.1) .

ان ما نشعر به من قلق حيال هذا التسليح حثنا على أن نؤيد بحرارة مبادرة الوفد السويدي الرامية الى انشاء لجنة خاصة تعنى ببحث دور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . ويضاف الى ذلك ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة رحبت بالاقترح السويدي وأنشأت هذه اللجنة ، وقد شارك وفدي بكل الاهتمام الذي تستحقه هذه القضية في أعمال اللجنة المذكورة . ويحدونا الأمل انه بتأييد جميع الأعضاء سوف نتمكن - قبل فوات الأوان - من بلوغ هدف نزع السلاح العام والشامل في ظل رقابة دولية فعالة . وهذه الرقابة الدولية التي تتخوف منها بعض الدول تشكل الضمانة التي لا غنى عنها لتأمين امكانية تقدم مفاوضات نزع السلاح .

لقد سجل وفد كوستاريكا بمشاعر الارتياح سحب مشروعات القرارات الخاصة بقضية كوريا . ولا يفوتني أن أعن هنا اننا نأمل - ونحن ان نؤيد سحب هذه المشروعات - ان نتمكن من تسهيل استئناف حوار سلمي بين الطرفين . ولقد عرضت عدة مرات موقف بلادى التي وقفت دائما الى جانب قضية التوحيد السلمي للأمة الكورية . وهي امة عريقة مقسمة اليوم الى شطرين متعادين . ولقد رجحت دائما ان الوسيلة المثلى لبلوغ هذا الهدف المتمثل في التوحيد السلمي هي اجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف .

ان انجازات الامم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الانسان تكفي في حد ذاتها لتبرير وجود منظمنا .

لقد أفرميثاق سان فرانسيسكو بصورة رسمية وقاطعة أن صون الحريات الاساسية للانسان يشكل أحد المقاصد السامية للدول الأعضاء . وهكذا أضفى طابعا شرعيا على الفكرة الثورية التي مؤداها ان كل فرد من الأسرة البشرية أيا كانت بلده ودون ما تميز قائم على العرق أو الدين أو الجنس أو المعتقدات السياسية هو عنصر أساسي في العلاقات الدولية .

ان، مشاعر الصدمة التي يحدثها انتهاك حقوق الانسان في مختلف بقاع العالم تبد و بصورة أوضح واكثر بلورة في الأمم المتحدة . ان أحدا لا يستطيع ان يتوقع من منظماتنا ان تصم آذانها أمام هذه الصيحات . وهذا هو السبب الذي جعلنا نقر بأن القيم الاخلاقية والمعنوية ينبغي ان تتطور في منظمة الأمم المتحدة حتي تتمكن من بلوغ مقاصدها ومن بينها الزام اعضائها باحترام الحقوق الاساسية للانسان . وذلك هو السبب الذي من أجله اعتمدت الجمعية العامة الصكوك المتصلة بحقوق الانسان ، لقد بدأ العمل هذا العام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبالبروتوكول الاختياري للميثاق الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية ، وذلك بعد مصادقة ربع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة على هذه الصكوك . ومن بين البلدان التي صدقت عليها البلد الذي اتشرف بتمثيله هنا . وبوسعنا ان نؤكد انه فيما يتعلق — على اقل تقدير — بهذه البقعة من العالم حيث توجد الدول التي صادقت على هذه المواثيق ، هناك بالفعل صك لحماية حقوق الانسان وله قوة القانون . وذلك انجاز له مدلوله ، وربما كان أهم انجاز لمنظمتنا منذ اقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان قبل سبع وعشرين سنة .

غير ان مدى هذه المواثيق يقتصر على جزء من الدول الممثلة في هذه المنظمة ولا ينسحب عليها جميعا . ان كثيرا من الدول لم تصادق بعد على هذه المواثيق . ويعدونا ويطيد الأمل انها ستقدم على ذلك عما قريب تدليلا على رغبتها في تحسين موقفها الداخلي فيما يتصل بالحريات الأساسية .

ثم ان هناك كثيرا من الدول تتصرف بتواتر خطر ومثير للقلق بطريقة تعد انتهاكا صارخا لحقوق الانسان التي أعلنت هي ذاتها عن تمسكها بها . وان مثل هذا المسلك القائم على الرياء هو مثار لمشاعر السخط والاحباط . ان هذه الحكومات التي تزعم اليوم بأنها تدافع عن الحريات الأساسية وتندد بانتهاكات مزعومة تنسبها الى دول أخرى تمس بحقوق الانسان في بلادها هي وتحول بالتالي وبكل ثمن دون اعمال جميع اجهزة الرقابة الدولية الفعالة .

ولهذا السبب ترى كوستاريكا ان الامم المتحدة ينبغي عليها — حتى لا تخدع بنفاق المدافعين الزائفين عن حقوق الانسان — ان تنشئ هيئة مناسبة تستطيع النظر في هذه الحقوق في اي بلد كان من بلاد العالم . تلك هي المهمة التي ينبغي ان يضطلع بها المفوض السامي لحقوق الانسان ، وانا نطالب الأمم المتحدة منذ خمسة عشر سنة بضرورة انشاء مثل هذا المنصب .

ان الافتقار الى تشريع ملائم ، في هذا المجال ، يجعلنا نتشكك في المبادرات التي حظيت بأغلبية في هذه الجمعية ، والتي كانت تستهدف اجراء تحقيقات عن انتهاك حقوق الانسان في بعض بلاد العالم . ان تحفظنا يجب ألا يفهم على انه تهرة لهذه البلاد من التهم الموجهة ضد ها ، ولكننا نعمل ذلك ايماناً منا بأن معظم هؤلاء الذين ينددون بذلك ، حكومات مذنبه ، ليست مخلصه ، ولأن التحقيق انتقائي ، فهناك لجان خاصة تكلف بالتحقيق فقط في انتهاك حقوق الانسان ، في بلاد معينة ، تدين حكوماتها بأيدولوجية مضادة لايدولوجية من ينددون بها ، ولكن هذه اللجان لا تجرى تحقيقاً في البلاد التي تعبر عن هذه التهم او الحكومات المرتبطة بها بالرغم من ان شعوبها محرومة من الحقوق الاساسية . وهكذا نضحي بالموضوعية التي يجب ان تتم بها معالجة المنظمة لانتهاك حقوق الانسان . وهكذا نشوه قضية حقوق الانسان التي تعتبر من مفاخر منظمتنا . ولا بد من ان نعترف انه في عالمنا اليوم نرى التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملة المهينة التي يمنعها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويجب ان نمنع الارهاب والتعذيب الذي يشكّل نظاماً للعلاقات التي تمارسها ما لا يقل عن ستين بلد عضو في هذه المنظمة ، وذلك حسب الدراسات التي أجرتها هيئة العفو الدولية .

لقد وصلنا الى حالة من الخوف والذعر يخلقها لدى البشر القمع والارهاب الذي تفخر به بعض الدول الاعضاء ، التي تدعي ان هذه هي الوسائل الملائمة للمحافظة على استقرار النظام ، أيا كانت طبيعة هذا النظام . فالمستعمرون يستخدمونها لتحاشي تمرد من يستعمرونهم للحصول على حقوقهم ، والحكومات التي تدعي انها ثورية تلجأ اليها لتحاشي انتزاع سلطاتها من قبل من ينادون بأيدولوجية اخرى ، وتستخدمها الحكومات المحافظة للمحافظة على الامر الواقع . وهكذا تنتهك حقوق الانسان من اساسها ، اى من حيث ما يمس الفرد عن قرب ألا وهو مجال البعد السيكولوجي للخوف واليأس .

ان التعذيب الرسمي الذي تلجأ اليه الحكومات للحصول على معلومات او لارغام المعارضة على الرضوخ لا يمكن ان يبقى وان يستمر داخل البلاد المتحضرة . لا بد من انها هذه الاوضاع التي تدور تحت ستار سلطة الحكومات . فاذا ما استمرت دولة ما في اللجوء الى بث الخوف لكي ترسي قواعدا عن طريق العنف الجسماني أو التعذيب السيكولوجي ، فان الامم المتحدة تكون لم تقض بعد على ما نسميه اليوم حضارة " معسكرات التجميع " .

فاذا تساهلنا في اية حالة من حالات القمع أو الارهاب ، لأية ذريعة كانت ، فان هذا يعني اننا نتساهل في احتقار الحياة البشرية .

اننا نرى الارهاب يتفشى في العالم كوماً فتاك تقع ضحاياه البريئة في كل مكان . ومنذ اسبوع تقريباً رأينا الارهاب في عاصمة الولايات المتحدة ، وقد وقع ضحية لذلك اورلاندو ليتيليه ، ونحن لا نذكر هذه الحالة فقط بسبب الصداقة التي كانت تربطه منذ سنوات عديدة بوزير خارجية شيلي بل لأن القنبلة التي اودت بحياته تعتبر دليلاً آخر على هذا الارهاب الوحشي الذي يجب أن يدفعنا لادانة الارهاب ، في اي مكان كان ، وأياً كانت المبررات التي تذكر لتبرير وجوده . ان هذه الجرائم التي تقع بسبب التعسف والنزعات القميئة قد دفعت احد كبار كتاب فنزويلا الى القول بأن الارهاب اصبح أخطر من اي من المخدرات ، لأنه مخدر لا يؤدي الى خلق جنات اصطناعية فحسب بل الى خلق جحيم فعلي .

لقد طلب السكرتير العام للامم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، عام ١٩٧٢ ، الى الجمعية العامة ان تدرس مشكلة الارهاب الدولي وان تقترح حلولاً لمكافحة . ولكن العواطف العشوائية للأغلبية الآلية دفعت به الى تقديم تعديلات على صيغة الموضوع نفسه ، وذلك قبل المداولات ، وذلك لفرض النظرية القائلة بان الارهاب يمكن ان يعتبر اداة سياسية لها قيمتها . لقد رفضت كوستاريكا بشدة هذه المحاولات لتبرير ما لا يمكن تبريره ، وقالت عندئذ اننا مسؤولون عن مكافحة الارهاب الدولي بطريقة فعالة بدلاً من الجرى وراء مناظرات شبه اكااديمية حول تعريف الارهاب واسبابه . ولكن البعض لجأ الى مناورات اجرائية لشل كل عمل فعلي تقوم به منظماتنا ضد الارهاب الدولي .

ومنذ حوالي شهرين تقريباً استمعنا الى السيد ممثل اسرائيل ينادى مجلس الامن بصيحة النداء المشهورة " اني اتهم " وهو بذلك انما اصدر صيحة تعبر عن صيحة اليهود في اوشفيتس ، وداشو ، وبرجن بلسن .

لقد حدث ذلك بمناسبة انقاذ الاسرائيليين الذين اخذوا كرهائن في ظروف اجرامية . والاتهام الذي اتهمت به اسرائيل عندئذ هو المساس بسيادة دولة رحبت بحكومتها بقراصنة الجو واحتجزت ضحاياهم الابرياء بطريقة غير شرعية .

وصيحة " اني اتهم " ، التي صدرت عن اميل زولا اسرائيل الجديد ، تجعلنا نتذكر المسألة

اليهودية ووحشية الارهاب . فمن الناحية التاريخية ، ولدت هذه الجمعية من ، دما* وهوس ومأساة ستة ملايين من اليهود قتلهم النازيون واربعين مليوناً من البشر لا قوا حتفهم في الحرب العالمية الثانية . ولقد ضحى الكثيرون منهم بحياتهم اعتقاداً منهم بأنهم كانوا يساهمون في انقاذ كرامة الانسان ، ايا كان اصله ، او جنسه ، او دينه . هذه الجمعية لم يكن لها وجود في عصر هتلر ، وكان الكثيرون يدعون جهلهم بهذه الحقائق عندما حانت ساعة تبريرهم لصمتهم المتواطئ ، ذلك لان القرائن الدينية والسياسية والعنصرية والاقتصادية ما كان يمكنها ان تهرر مشاركتهم في الابداء الطويلة التي بلغت ذروتها في تريينكا وداشو .

ولكن الآن لم يعد من الممكن تبرير اى صمت على الرعب القتال . ان احداث عنثيبي تدلنا

على طريق جديد . لقد تساءل هرتزوج في مجلس الامن قائلاً :

” انني هنا اتهم باسم شعوب العالم الحر ” .

” . . . انني اتهم قوى الشر التي دفعت الى قيام موجة من القرصنة والارهاب الذى

يهدد بالخطر دعائم المجتمع البشرى ” .

” . . . انني اتهم كل هؤلاء الذين يعتبرون المسافرين الابرياء هدفاً شرعياً

لمسلكتهم الوضيع وللجبن المتأصل فيهم ” . (S/PV.1939) .

أمام التاريخ وامام ضميرى اود ان اوضح تماما ان احترام القانون الدولي الذى ساد دائماً

في بلادى كوستاريكا يجعلنا نرفض بقوة فكرة ان القوة يمكن ان تخلق الحق ، وان التهديد والعنف

العشوائيين يمكن ان يستخدموا كادوات نافذة في السياسة الدولية . واليوم ارفض مرة اخرى ان يلجأ

البعض ، لأى سبب كان ، الى الارهاب للتعبير عن المعارضة او لانتزاع الانصاف . باسم شعب

بلادى ، الذى يفخر بتسامحه ، ادين بشدة الارهاب والاضطهاد الذى يقع ضحيته الملايين من

البشر .

واليوم مرة أخرى ، أعلن رفض بلادى قبول الارهاب كأسلوب للاعراب عن الاحتجاج او كمحاولة لتحقيق العدالة ، ونيابة عن بلدى الذى يفخر بكونه من أكثر البلاد تسامحا ، أرفض بشدة الارهاب ، والوان العذاب التي يتعرض لها ملايين ضحايا البشر باسمه .

ان وفد بلادى أيد دائما ضرورة اجراء تحقيق حول اسباب الارهاب ، من أجل ايجاد علاج لذلك ، ولكننا نرفضه رفضا قاطعا . ان ثلاثين عاما منذ قامت منظماتنا ، دخلت فيها في متاهات الاجراءات ، ولم تنته الى نتيجة مجديه ، وانتهت كلها الى تعريف الجريمة ، وتعريف العدوان الخ . ولكن معاقبة الارهابيين لا يمكن ان تنتظر حتى تنتهي مناقشات لغوية حول مسائل التعريف . ان هذا هو أحد الاسباب التي من أجلها تقف منظماتنا موقف المتهم ، ان الانسانية يتعيّن عليها ان تحاول ايجاد وسيلة يمكن بها التغلب على مثل هذه الآفة العالمية . ان اولئك الذين يحاولون ادانة ما قامت به اسرائيل في عنتيبي ، يمتنعون عن اتخاذ اى عمل ضد الارهاب الدولى والقرصنة الجوية .

انني لن أسهب في سرد النقاط القانونية التي تنطبق على هذه الحالة لانه قد سبق عرضها بوضوح ، ولكنني أود أن أكرر من جديد أن اسرائيل لها الحق في الدفاع عن مواطنيها في الحدود المعقولة . وفي عملية عنتيبي ، فان هذه الحدود قد احترمت ، لاسيما أنه كانت هناك تهديدات بقتل الرهائن الذين احتجزوا في عملية الطائرة هذه . وهذا بطبيعة الحال أمر منصوص عليه في قواعد الدفاع عن الذات التي يقرها القانون الدولى . ان حقيقة المخاطرة التي اقدمت عليها اسرائيل ، قد اثارته دول العالم سواء منها المعاديه لاسرائيل أو الصديقة لها ، انها ادانت هذه العملية القائمة على القتل والذبح ، وهذا يتفق مع الاقتناع الراسخ لدى كل انسان متحضر ، بأن الارهاب يجب أن يردان في كل الحالات ، وايا كانت اساليبه ، وأيا كان القائمون به .

فلا الجمعية العامة ولا اعضاؤها يجدون لهم عذرا ، ان لم يستمعوا الى النداءات الجديدة التي يوجهها اليها السيد كورت فالدهايم في تقريره العام السنوى بضرورة اتخاذ تدابير فعالة خلال هذه الدورة الحادية والثلاثين ضد الارهاب . ان المسألة التي ينبغي ان تطرحها جمعيتنا ، ليست ما حدث في عنتيبي ، ولكن ما هو المستقبل بالنسبة للارهاب في العالم ؟ لا بد لنا نحن اعضاء العالم وممثليه ان نجد حلا لهذه المشكلة ، التي اصبحت تعم العالم أجمع ، والتي أصبح الارهاب

بالنسبة لها ، يمثل العدو والمشارك ، ان ينبغي علينا أن نتوحد ضد هذه الآفة البشعة التي تجاوزت الحدود ، والتي تريق كرامة الانسان وعزته ، والتي لا تحترم أبسط حقوق الانسان . لقد رجوت الجمعية بصفة مستمرة ، ان تعلن دون ما حذر ، استنكارها التام للارهاب الدولي ، وانني لا اعتقد أن هناك ضرورة تدعو الى جمع الدول المحبة للسلام في محفل خارج اطار الأمم المتحدة ، من أجل التنديد بالارهاب الدولي ، ولكن علينا في اطار هذا المحفل العالمي ، ان نتخذ كافة الاجراءات اللازمة من أجل مكافحة هذه الآفة ، تمشياً مع المبادئ النبيلة التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة .

ان اسرائيل قد تكون فخورة بأنها أنشأت سابقة في مكافحة الارهاب الدولي ، ان هذا يمكن أن ينطبق كذلك على أية اعمال قرصنة دولية . ان الأعمال القائمة على الجبن ، وعلى عدم اعتبار الاخلاقيات الدولية . لا ينبغي أن يكون لها مكان في منظماتنا الدولية هذه . كفانا كلاماً ، وعلينا أن ننطلق الآن في مجال العمل ، مثل ذلك العمل المجيد الذي قامت به اسرائيل في عنتيبي من أجل مكافحة الارهاب الدولي .

ان الانباء التي ترد من روديسيا الجنوبية ، تعد مشار تفاعل مشوب بالحذر ، بالنسبة لهذه الدورة الحادية والثلاثين ، فان ايان سميث قد أعلن استسلام حكومة الاقلية في هذه المنطقة ، فاذا ما أمكن التوصل في روديسيا الى اعطاء الحكم للأغلبية ، فان ذلك سوف يكون انتصاراً للمفاوضات الدبلوماسية على أعمال العنف ، ويتعين علينا أن ننظر بعين الرضا . انه خلال الاحدى عشرة سنة لوجود النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، لم تكف الأمم المتحدة لحظة واحدة عن بذل نفوذها المعنوي من أجل القضاء على سيطرة الاقلية البيضاء على الاغلبية السوداء . وانا ما توصلنا بالطرق السلمية الى وضع نهاية سريعة لهذا النظام ، فان منظماتنا سوف تكون قد خطت خطوة الى الأمام على طريق العدالة الدولية ، مما يؤشر بطريقة حاسمة على اقامة حكم الاغلبية في افريقيا كلها .

انه ليسعد كوستاريكا ان تتوجه من خلالي بالتهنئة الى السيد كيسنجر وزير الخارجية الامريكية والوزير كروسلانند وجميع القادة الافارقة الذين تعاونوا من اجل انجاح جهود السلام التي بدت لسي وكأنها أمراً مستحيلاً .

السيد فريد نلند (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : بسرور بالغ أضمت صوتي الى اصوات المتحدثين السابقين مهنتا اياكم بحرارة ، لانتخابكم رئيسا لهذه الجمعية . ان ما تأتي به الى هذا المنصب الكبير من صفات قيادية ، وخبرة كبيرة ، كلها أمور معروفة تماما للمجتمع الدولي . ان حكومة بلادي لتشعر بكثير من العرفان بصفة خاصة ، للاخلاص والخبرات والجهود التي ابدتوها بشكل كاف في دوركم القيادي ، في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ان انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة يعتبر فألا طيبا بالنسبة للعمل المقبل لهذه الدورة ، وهو تشريف للبلد الذي تمثلونه في هذه القاعة بشكل ممتاز ، ويمكنكم ان تشقوا في تعاوننا الكامل في مهمتكم الكبيرة .

لقد انقضت خمس سنوات منذ ان انتخب المستر كورت فالدهايم الامين العام ، ليكون أكبر مسئول اداري في منظمنا ، ومرة أخرى أريد أن اعرب للامين العام ، عن عرفاننا وتقديرنا العميقين لنشاطه المتصل ، واخلاصه لقضية السلام ، وتعزيز التعاون الدولي ، ان قيادته وصفاته القيادية البارزة قد عززت من هيبته ومكانة الامم المتحدة ، وكانت رصيذا كبيرا لهذه المنظمة العالمية .

ان جدول اعمال هذه الدورة للجمعية العامة يضم كثيرا من القضايا الهامة مثل نزع السلاح ، والموقف في الشرق الاوسط ، والصراعات في الجنوب الافريقي ، والمشاكل المعقدة المتصلة بعملية السعى من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ، وهذه كلها ليست سوى بضع أمثلة .

اننا نستطيع ان نعالج هذه المشاكل من زوايا مختلفة ، وكلها تتصل بها . يمكننا ان نقيم هذه الاساليب على اعتبارات سياسة القوة . فكيف يمكن للطريقة التي نحاول بها حل مشكلة ما ، أن تنعكس على علاقات القوى القائمة في العالم ؟

هناك اسلوب آخر لمعالجة هذه المشاكل في منهج وظيفي ، مفكرين في الاتجاه نحو الدولية والتكافل الذي يواجهنا ، مع الاعداد المتزايدة من المشاكل العالمية التي تشترك فيها كل الدول ، والتي لا يمكن حسمها الا من خلال العمل المنسق .

وهناك منهج ثالث ، يقوم على اعتبارات الاهتمام بشعوب العالم وموقف البشر الذين تتكون منهم هذه الدول . ان الدول وكذلك التعاون الدولي موجود من أجل الفرد وليس العكس . ان حقوق كل فرد ، وهى الحقوق التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يجب أن تكون هى اساس عمل الامم المتحدة ذاته .

وهكذا فان المسؤولية الدولية والتحدى الدولي الذى يواجهنا هو ، أولا ، أن نعمل من اجل ان نحقق لكل فرد بشرى تلك الحقوق المدنية والسياسية الاساسية التي تنتهك اليوم في كثير من الدول . ثانيا ، أن نؤمن للأفراد وللمجموعات ألا يقاسوا من القمع والتمييز العنصريين الذى يمارس اليوم في الجنوب الافريقي بشكل كبير . ثالثا ، حماية كل فرد من البشر من الجوع والحاجة في عالم نجد فيه ان الفجوة بين الاقلية الغنية والاغلبية الفقيرة تتزايد يوما بعد يوم . وسوف يكون هذا هو منهجي . وان الاساس الذى سأعالج بمقتضاه بعض البنود الرئيسية في جدول اعمالنا هو المسؤولية التي تقع على كاهلنا جميعا تجاه بعضنا البعض وامام شعوب هذا العالم .

ان الامين العام في تقريره ذكرنا مرة اخرى بأن حماية حقوق الانسان والحرية الاساسية هدف رئيسي للامم المتحدة .

واننا في هذا العام اقترينا بعض الشيء في اتجاه تحقيق هذا الهدف وذلك بيد سريان المواثيق الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية ، والحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ان الاطراف في هذه المواثيق اصبح عليها الان التزام محدد للحفاظ على هذه الحقوق الانسانية . ان هدفنا يجب ان يكون هو القبول العام لهذه المواثيق والاتفاقيات .

ومع ذلك فاننا في حاجة الى ما هو اكثر من القبول الرسمي ، وكما قال السيد غاستون ثورن في بداية هذه الدورة :

” انه طالما ان اجراءات عملية لم تتخذ حتى الان من اجل احترام حقوق كل فرد في جميع دولنا فان كلماتنا ستبقى خالية من المعنى وسوف تبقى مجرد أكاذيب وهرطقة ” .

(ص ٣ 1/PV.31/A) .

ان من الحقائق المؤسفة برغم التعهدات الرسمية ان حقوق الانسان تنتهك في اجزاء كثيرة من العالم حتى في الدول التي نجد فيها ان الاحوال الاجتماعية والمادية لا يمكن ان تمثل عقبة حقيقية امام الالتزام بهذه الحقوق . ان تقارير عديدة من مصادر موضوعية تقدم شواهد على التعذيب والاساليب الاخرى غير الانسانية ، وهذا امر لا يمكن تقبله او تحمله . ان المجتمع الدولي عليه مسؤولية جماعية لكي يعالج هذه الامور بجدية .

ان تنفيذ المعايير القانونية يتطلب العمل ويجب ان تسعى بفاعلية كل حكومة من أجل الوفاء بالتزاماتها . ان الامم المتحدة من جانبها يجب ان تنشئ الاجهزة وتتخذ الاجراءات اللازمة لتشجيع الحكومة على التصرف والمضي في هذا الاتجاه . لذلك فان بلادى ترحب بانشاء لجنة لحقوق الانسان بمقتضى ميثاق الحقوق الساسية والمدنية ، ولا زلنا نؤيد عمل لجنة حقوق الانسان . ان هذه اللجنة جهاز اساسي في عمل الامم المتحدة من أجل هذه الحقوق ، ويجب ان تركز اللجنة جهودها على تصحيح ومنع الانتهاكات لحقوق الانسان بصرف النظر عن مكان حد وشهها . كذلك فاننا نعتقد بأن المنصب المقترح لمفوض عام في هذا الشأن يمكن ان يقدم خدمات كبرى في هذا الصدد لانه سوف يكون في مقدوره ان يستعرض حالة حقوق الانسان في كل انحاء العالم ويساعد الافراد ويقدم التوجيه للحكومات للوفاء بالتزاماتها .

ان اعمال الارهاب التي تؤثر على الضحايا الابرياء تعتبر ايضا - برغم دوافعها - شكلا من اشكال انتهاك حقوق الانسان لا يمكن قبوله . اننا حتى الان قد فشلنا في وضع التدابير الفعالة لمعالجة هذه المشاكل ، ولا بد لونا أن نعترف بأن هناك واجبا على المجتمع الدولي في اتخاذ اجراءات دفاعية ضد الارهاب الدولي قبل أن يصبح ممكنا حل المشاكل والاسباب الاساسية له . ان مشكلة الارهاب الدولي معقدة ومتشعبة ومن هنا قد نجد انه من المثمر ان تسعى الى حلول جزئية تستهدف حماية الضحايا الابرياء ، وفي هذا الصدد فان حكومة النرويج تؤيد الفكرة التي قدمتها حكومة المانيا الاتحادية من اجل السعى الى التوصل الى اتفاقية تجعل اخذ الرهائن امر غير قانوني .

ومن المجالات العالمية التي نجد ان حقوق الانسان قد انتهكت فيها بشكل منتظم وتتم تجاهلها الجنوب الافريقي . ان سياسة العزل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ونظام

الاقلية البيضاء في روديسيا ، وكذلك احتلال جنوب افريقيا - غير الشرعي - لناميبيا كلها من بقايا نظام اقتصادى وسياسي عفا عليه الزمن . ولسنوات فان الموقف السائد كان يمثل اهانة للامم المتحدة وللمجتمع الدولي . ولقد آن الاوان ، ذلك ان الوقت يجرى بسرعة ، وبمرور الوقت يصعب التوصل الى حلول سلمية . ان التطورات في الجنوب الافريقي قد دخلت مرحلة حاسمة واننا جميعا نخشى أن تنتهي التطورات في هذه المنطقة الى مأساة ، الى حمام دم .

ان وزراء خارجية دول الشمال الذين اجتمعوا مؤخرا ، وافقوا على برنامج عمل يهدف الى تصعيد تأييدهم لحركات التحرير في الجنوب الافريقي فضلا عن بذل جهود اخرى لعزل نظم الاقلية البيضاء الموجودة في المنطقة وسوف تبقى هذه سياسة حكومة النرويج ، وفي رأينا ان الرأي العام العالمي الذى يصاغ اساسا من خلال قرارات الامم المتحدة كان ولا يزال عملا حاسما في تشكيل التطورات التي تحدث حاليا والتي بدأت تحدث في الجنوب الافريقي .

ان عنصرا جديدا في الموقف الراهن ، والمبادرة الامريكية الاخيرة ، وهى جهود نتابعها بآمال ويقلق ، ان هذا قد اعطانا بارقة امل في ان حربا دموية برغم كل الظروف الصعبة يمكن منعها وان حلا سلميا يمكن التوصل اليه . ان نظام الاقلية البيضاء يبدو ولأول مرة انه قد اعترف بالفعل بأنه ليس هناك بديل عن حكم الاغلبية السوداء ، وهذا الاعتراف جاء متأخرا لأننا نواجه - في الواقع - موقفا بالغ التعقيد والصعوبة ، لان المقترحات المطروحة حاليا قد تتطلب مزيدا من الصبر ومزيدا من الاستعداد للحلول الوسط ، اكثر مما يمكن في هذه المرحلة الاخيرة . ومع ذلك يتعين علينا ان نتمسك بالامل في ان الجهود التي نراها ونشهدا الان يمكن ان تمنع نشوب حرب شاملة . مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة ، وما تنطوى عليه من احتمالات بالنسبة للعالم ككل . وفي رأينا ان الدول الكبرى تتحمل مسؤولية خاصة . ان حلا للمشاكل البارزة في الجنوب الافريقي يتطلب مشاركتها الفعالة وتأييدها . ان تعاونها وفقا لميثاق الامم المتحدة مطلب اساسي من اجل ان يتخذ مجلس الامم اية اجراءات . وفي الموقف الحالي فانه من الاهمية الحيوية ألا تصبح مشاكل الجنوب الافريقي جزءا من الصراع بين الشرق والغرب . ان الدول الكبرى عليها مسؤولية مشتركة لثلاث تعطي هذه الصراعات انطباعات دولية اخرى وان تعمل على ألا تتطور الى تهديد خطير متزايد للسلام العالمي .

ان حقوق الانسان اكثر من مجرد الوثائق القانونية واليوم لا بد ان نطبق مفهومنا موسعاً لحقوق الانسان ، وهذا يضم الامن الاساسي وعدم وجود العنف الاجتماعي في شكل حرب او صراعات اهلية او ترك النظام الاجتماعي لان ينهار . ان حقوق الانسان تضم ايضا الوفاء بالاحتياجات المادية له والتحرر من الجوع والعوز والحاجة ، وهذا المعنى فان تأمين حقوق الانسان على صعيد دولي تتوقف على قدرتنا على حل المشاكل التي تنشأ كجزء من النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان حكومتي تشعر بقلق عميق نتيجة للفجوة المتزايدة فيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ونحن نرفض قبول هذا الاتجاه باعتباره اتجاهاً لا يمكن وقفه ، اننا مصممون على ان نسهم من جانبنا في اطار القيود التي تحوطنا كدولة صغيرة من أجل تخطي هذه الفجوة .

ونحن نعتبر التزامنا بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، امتدادا منطقيا للسياسة الداخلية التي تنتهجها الحكومات النرويجية المتعاقبة في الداخل ، بهدف تنفيذ مفهوم منصف وعادل للمجتمع ، لقد كان هذا هو الموضوع الاساسي الذي ورد في تقرير عن علاقاتنا الاقتصادية الشاملة مع الدول المتقدمة ، قدمته حكومة بلادي الى البرلمان في العام الماضي ، ووافق عليه البرلمان بشكل يكاد يكون اجماعيا في اوائل هذا العام ، هذا التقرير يقوم على ادراك لحقيقة ان الدعوة الى نظام اقتصادي جديد اكثر عدلا يجب ان تقترن بدعوات الى نظم اقتصادية وطنية جديدة على جانبي خط التقسيم الاقتصادي الكبير .

ان حكومة النرويج تطلعت الى الاونكتاد الرابع باعتباره علامة هامة على الطريق في عملية التنفيذ التي سوف تتبع الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة ولقد رأينا في الاونكتاد الرابع حالة اختبار لقدرة واستعداد المؤتمر الدولي للاستجابة عمليا للخطوط الاساسية للسياسة التي انبثقت عن مفاوضات صعبة ولكن ناجحة في هذه الجمعية العامة خلال السنتين الماضيتين .

ان كل امال حكومتي لم تتحقق في نيروبي ، ومع ذلك اعتقد ان الاونكتاد الرابع كان خطوة هامة الى الامام ، ذلك انه عندما توافق دول العالم بالا جماع على الحاجة الى منهج شامل ، بما في ذلك ضرورة وجود برنامج متكامل للسلع ، وتتفق ايضا على خطة عملية للتنفيذ ، فان هذا يمثل فسي حد ذاته تقدما كبيرا . ان اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه في نيروبي يلزمنا الان جميعا . ان الاحتمالات التي تمثل تحديا هي في القرار الذي تم اتخاذه اثناء الاونكتاد الرابع . واذ ما نجحنا في تنفيذ المبادئ الرئيسية لبرنامج متكامل للسلع كما هو مقصود ، والذي يعتبر الصندوق المشترك عنصره الرئيسي ، فان هذا سوف يعتبر عنصرا اساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وسوف يتحقق ذلك . ان برنامجا متكاملا للسلع سوف يمثل خطوة هامة على طريق تنظيم افضل للاقتصاد الدولي ، وسوف يترتب على ذلك تحقيق موقف اكثر استقرارا في مجال السلع الدولية ، وسوف يكون ذلك مفيدا لنا جميعا ، ولكن فوق كل شيء سيكون مفيدا لمنتجي المواد الخام ، من بين الدول النامية . ان حكومة النرويج سوف تعمل بنشاط من اجل متابعة تنفيذ قرارات الاونكتاد الرابع ، واذ لم تنجح دولنا فان ذلك سوف يمثل هزيمة خطيرة لنا جميعا ممن يتطلعون الى ان يروا اقتصادا عالميا منظما وقد برز الى الوجود .

ان السياسة اساسا هي تحديد للاولويات وان السياسة السليمة تعني وضع اولويات سليمة وهنا نجد ان عالمنا ينفق سنويا ٣٠٠ بليون دولار على التسلح ، بينما مساعدات الانماء الرسمية تصل الى حوالي ١٥ بليون دولار ، وامامها طريق طويل يجب ان تقطعه . وحتى اذا نظرنا نظرة سطحية الى عالم اليوم ، فانها ستوضح بجلاء لأى مفكر ان الاولوية في هذه الساعة يجب ان تكون احتياجات الفقراء . وقد يرضينا بعض الشيء ان نجد انه في الدورتين الخاصتين الاخيرتين للجمعية العامة ان احتياجات الدول النامية كانت محل التركيز الرئيسي . ويصدق نفس الشيء على المؤتمرات الخاصة الكثيرة التي عقدتها الامم المتحدة لبحث مشاكل مثل السكان ، والغذاء ، والمستوطنات البشرية ، والعمالة ، وهذا بطبيعة الحال ينطبق على الاونكتاد الرابع ايضا . ان هذا دليل على وجود مجتمع دولي وعلى ان منظمة الامم المتحدة اصبحت في الطريق الى تحديد الاولويات بشكل سليم . ولكن مرة اخرى فان الطلب الاساسي هو التنفيذ . ان مسؤوليتنا المشتركة تحتم علينا ان نمنع الاجيال المقبلة من ان تصدر حكما على جهود جيلنا ، حكما يقول انه لم يحدث في تاريخ البشرية مطلقا ان تفاوض الكيرون على مثل هذه الامور ، دون ان يحققوا نتائج طيبة ، وهكذا فانني اوجه نداء الى الامم الصناعية ، والنرويج واحدة منها ، فلنقم من خلال عمل منسق بمساعدة فعالة للدول النامية من اجل ان نحقق لها مساعدة في الوفاء بامالها المشروعة ، في نظام عالمي اكثر انصافا .

ومن ناقلة القول ، انه من اجل معالجة مشاكل مثل الفقر الشامل في العالم ، وازمات النمو السكاني ، والبطالة العامة والشاملة ، فان الاصلاحات البعيدة المدى والاساسية تعتبر شيئا مطلوبا . ومن هنا فان اى شيء لا يمكن ان يؤدي الى نتيجة الا اذا كان يشكل نظاما اقتصاديا دوليا جديدا . ولكن بعد ان قلت ذلك اود ايضا ان اقول ان هناك حاجة ماسة وعاجلة الى ان نبحث الجوانب التنظيمية والهيكلية لهذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

انني لا اود باى حال من الاحوال ان اصرف انتباهكم عن المشاكل الجوهرية ولكن حتى لو ثبت انه من الممكن تعبئة الارادة السياسية الضرورية لمواجهة كثير من امال الدول النامية ، فاننا في فترة قريبة سوف نواجه جوانب نقص تنظيمية وهيكلية . ان مجتمع عالم اليوم لم يتوصل حتى الان الى وضع الاطار التنظيمي السليم ، ولهذا السبب فاننا نرحب بقرار الدورة الخاصة السابعة بانشاء لجنة خاصة تتولى النظر في اعادة تنظيم منظمة الامم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن ندرك تمام الادراك ان هذه اللجنة تواجه مهمة صعبة ، وسوف نغش ونخدع انفسنا لو اغلقنا اعيننا امام حقيقة ان مصالح راسخة قد تطورت ، حتى في اطار منظمة الامم المتحدة ، وهكذا فان حكومة بلادي لا يثبط من همتهما التقدم البطني الذي تم حتى الان في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعملية اعادة التنظيم . ولكن من الواضح ان هناك ضرورة الى مزيد من الدعم والتأييد السياسي ، لمنع فشل هذا العمل الهام . ان اللجنة لديها تفويض عريض ولقد حددت مجالات معينة اعتبرت انها يجب ان تحظى بالاولوية . وحتى مثل هذا البرنامج فانه طموح للغاية ، اذا كنا نريد ان نتوصل الى نتائج ايجابية في المستقبل المرئي . وحكومة بلادي تود للجنة ان تعطي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاولوية المطلقة . ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اذا ما اعيد تنظيمه على اساس الخطوط التي اعتقد ان هناك - في اطار اللجنة - اتفاقا كبيرا عليها ، سوف يكون في موقف يمكنه من القيام بواجباته - بمقتضى الميثاق - بشكل اكثر فاعلية ، وسوف يكون قادرا بنفسه على ان يلعب دورا رئيسيا في عملية اعادة تنظيم المنظمة كلها بشكل عام . وهكذا فان العمل المحدد في هذا المجال لا يجب ان يتأخر الى ان يتم التوصل الى اتفاق في كل المجالات التي يغطيها التفويض العريض والكبير لهذه اللجنة .

لقد تناولت مشاكل اعادة تنظيم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الامم المتحدة بهذه الاطالة لسببين رئيسيين : الاول ، لاني مقتنع بضرورة توسيع وتحسين اساليبنا وادواتنا الخاصة بالتعاون الدولي بشكل كبير وفعال ، وثانيا ، لان حكومة بلادي تريد ان ترى منظمة الامم المتحدة وقد بدأت تلعب دورا رئيسيا في العملية الرامية الى تطوير ووضع نظام اقتصادي دولي جديد . ان منظمة الامم المتحدة ، لا يجب ان تكون فقط على استعداد للتكيف مع التغيير بل يجب ان تكون في حد ذاتها اداة من ادوات هذا التغيير .

وهناك حاجة الى ترشيد عمل المنظمات الدولية الموجودة حاليا ، وهناك ايضا حاجة الى تغييرات مماثلة في المؤسسات والمنظمات القائمة ، بما يجعلها اكثر قدرة على مواجهة الجوانب التوزيعية وهذه الطريقة تعكس بشكل افضل التغييرات الاساسية التي تحدث في تكوين المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية ولكن هناك ايضا حاجة الى منظمات ومؤسسات جديدة ، وهذا يؤدي بشكل منطقي الى المشكلة الاخيرة التي اود ان اتناولها بالتعليق ، واقصد بها مؤتمر قانون البحار .

ان الدورة الخامسة للمؤتمر الثالث للامم المتحدة لقانون البحار قد اختلفت أعماله منذ أسبوعين . وتشعر بلادى بالأسف ، لأن تقدما كبيرا تعذر تحقيقه في هذه الدورة . ومع ذلك ، فاننا نلاحظ ، انه خلال السنة الماضية ، حقق المؤتمر ، في واقع الأمر ، قدرا كبيرا من الاتفاق في مجالات بالغة الأهمية . ان اتفقا فعليا في الرأى بيد وأنه قائم بالفعل بالنسبة لقضايا كبرى مثل البحر الاقليمي الذى يصل الى ١٢ ميلا ، والحقوق السيادية للدول الساحلية في موارد منطقة اقتصادية تصل الى مائة ميل ، وحرية الملاحة ، فضلا عن قواعد منع التلوث البحرى .

ان اكبر قدر من الخلاف في الآراء يتعلق بالمنطقة الدولية لقاع البحر ، والتراث المشترك للبشرية ، وهذه المشاكل جديدة وهامة ومعقدة ، على أنه من المحتم أن نتجنب سباقا من أجل الاستغلال يتناقض مع روح اعلان المبادئ الذى اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ . ان سلطة دولية فعالة أمر لا غنى عنه من أجل أن يصبح مفهوم التراث المشترك للبشرية واقعا ملموسا . وهناك صلة وثيقة بين التعديل في قاع البحر ، وبين القضايا الاقتصادية العامة . ان تنظيم الانتاج والتسويق يتصل بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ولهذا ، لا بد لنا أن نعتبر مؤتمر قانون البحار شيئا هاما ، وأن ننظر اليه في اطار أوسع عن ذى قبل . ان هذا سوف يكون عنصرا هاما ، بل ربما يكون أهم عنصر في الدورة القادمة الحاسمة للمؤتمر . ان بلادى سوف تعالج هذه القضية بفكر مفتوح ، ولا بد لنا جميعا ان نكون على استعداد لتجنب الجمود ، والاصرار على المواقف المسبقة .

ان آراء حكومة بلادى حول هذا المؤتمر معروفة جيدا ، وكذلك الأمر بالنسبة للأولوية الكبرى التى نعطيها له ، وهكذا فاننا نؤيد تمام التأييد التقييم الذى قدمه رئيس الجمعية العامة في الخطاب الذى ألقاه بمناسبة قبوله لمنصبه يوم الثلاثاء الماضى عندما قال بأن هذا الجهد التعاونى لا نظيره في التاريخ . ونحن نشعر أيضا بأن التوصل الى اتفاق مقبول عالمي يضمن لكل الدول غنيها وفقيرها نصيبا عادلا ، سوف يكون اسهاما بارزا للنظام السياسى والاقتصادى العادل والمستقر الذى تسعى الأمم المتحدة من أجل اقامته . ان التسليم بهذه الحقيقة هو الذى قاد اشتراك النرويج خلال الدورات التى انتهت .

وعلى أساس التسليم بهذه الحقيقة ، كذلك ، فان حكومة بلادى سوف تؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية الى التوصل بهذا المؤتمر الى نتيجة ناجحة .

السيد اسكوفارسالوم (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أتقدم اليكم بالتهنئة في مناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين ، وأود أن أعرب عن أطيبي تمنياتي لنجاح المناقشات التي تترأسونها .

وأود كذلك أن أذكر ، بمشاعر الارتياح ، بالاسلوب الممتاز الذي اتبعه سلفكم غاستون ثورن في النهوض بمهامه على رأس الجمعية العامة .

ان بلدا جديدا هو جمهورية سيشيل يدخل اليوم محفل الامم المتحدة ، وبهذه الدولة يبلغ عدد أعضاء منظمنا هذه خمسة وأربعين بعد المائة وتلك ليست واقعة عادية فحسب ، وانما هي تترجم حدوث تغييرات نوعية في النظام السياسي العالمي ان مجموعة البلدان التي تمثل دول العالم في هذه الفترة التي تشهد حقبة ما بعد الاستعمار تمر بتغيرات كبيرة فيما يتعلق بتغيير هيكل المنظمة ، وكذلك بتغيير أنشطتها المختلفة ، واتجاهاتها ومساراتها .

ان تصفية الاستعمار تشكل احدى الانجازات الاكثر أهمية ، التي قامت بها الامم المتحدة ، وهذا يقدم الدليل على أن الأنظمة القانونية والاقتصادية التي انشأتها منظمة الامم المتحدة لها علاقات صحية في مجال العلاقات الدولية وتشكل تقدما لا شك فيه بالنسبة للحضارة والثقافة .

انني أود ان أسجل للأمين العام السيد كورت فالدهايم ، انني قرأت وتذاكرت تقريره السنوي الذي يكشف ، ليس فحسب ، عن مدى اهتمامه الشخصي بالموقف السائد في العالم والأهداف التي يرنو اليها ، ولكن هذا التقرير يحتوى على وجهات نظر أساسية وجوهرية بالنسبة لمستقبل منظمنا .

ان العام الذي انقضى منذ الدورة الأخيرة كان فترة أمل وفترة خيبة أمل أيضا ، ذلك أن كلا من الدورة الخاصة السابقة والدورة العادية قد طالبتا بضرورة ايلاء الاهتمام لمسائل ضرورية بالنسبة لاستقرار نظام عالمي ومستقبل العالم ككل .

ان بعض الصعوبات التي ظهرت خلال العام الماضي قد جعلت الحكومات تولي اهتمامها لهذه المسألة الحيوية . ولقد شعرت الدول بنفاد الصبر والترقب بالنسبة للقرارات الواجب اتخاذها في هذا المضمار ، وكذلك بالنسبة لتطبيق القرارات التي اتخذت من قبل . وان احد هذه القرارات يتعلق بالوفاء الدولي . . هناك بعض المتشككين والمتشائمين في العالم بالنسبة

للفواق ، والذين يعتبرونه شيئاً بعيد المنال ، وان الجهود المبذولة من أجل السلام ، والمقاصد التي تمرك الوفاق لا يمكن أن تهن أو أن تهجر وفي مواجهة كل صعوبة تثور فلا بد أن نحافظ بآمالنا وارادتنا حتي لا نحول الاتجاه الأساسي الذي تسترشد به سياسة الوفاق بين القوى الأعظم . كما أن الوفاق ينبغي أن يتحول الى علاقات بين القوى الأصغر ، وذلك أن الوفاق ليس حكراً على القوتين الأعظم ، وانما ينبغي كذلك أن يكون في خدمة البلدان الأصغر ، ولا بد أن نشجع البلدان النامية على اقامة علاقات صداقة فيما بينها ، وعلى ممارسة حقها في عالم متعايش يقوم على العقل والالتزام بالحكمة والصواب .

ويجد ربنا أن نشير الى العلاقات بين الشرق والغرب ، التي كانت تشوه سياسة العالم لسنوات ، فقد تغيرت عن صورتها السابقة وان البلد الذي أمثله هنا يرى أن العالم لا ينبغي أن ينقسم بسبب الايديولوجيات حتي يمكن أن يتقدم بخطى واعدة ، وتحقيق مقاصد التفهم والوثام .

ان العلاقات بين الشرق والغرب ينبغي ان تنو بصورة اكبر في الاعوام القادمة ، وسوف يكون هذا افضل مثل لنزع السلاح النفسي ، لأنه لا بد من ان يقابل نزع السلاح المادى نزع سلاح معنوى ، يتمثل في اضطراب المبادلات بين الدول .

ان العلاقات بين الشمال والجنوب تحظى الآن بدرجة كبيرة من الاولوية ، وقد اتسع نطاق التفاهم بين البلاد الصناعية وبين البلاد غير الصناعية ، الا انه لا يمكننا القول بعد بأننا قد تمكنا من التوصل الى نتائج محسوسة ولموسة . ومن الأمور الجوهرية ان الحوار بين البلاد الصناعية وبين البلاد غير الصناعية ينبغي ان يستمر ، ليس فقط في ظل حسن نوايا اولئك الذين يشاركون فيه ، ولكن ايضا في ظل النوايا الطيبة التي ترمي الى ايجاد صيغ تعمل على حل المشكلات سواء ما كان منها قصير الامد او طويله .

لقد امكن التعرف على المجالات التي يمكن التفاوض بشأنها وتتمثل حول التنازلات من كلا الطرفين ، وهذا امر يمكن ان يتبع من اجل تطبيق الصيغ التي قررت ان الحوار بين الشمال والجنوب ينبغي ان يسفر عن اعتماد برنامج يمكن ان يؤدي الى احداث تقدم حقيقي وفعلي في التعاون الدولي . ومن هنا فنحن نقول ان المرحلة الثانية لمؤتمر باريس الموجه نحو العمل ، يمكن ان تكون خطوة هامة على هذا الطريق ، ويتعين علينا ان نقدم الدليل على ان هناك ، وبصورة واضحة ، ارادة سياسية تعمل على اعطاء اتجاه جديد للعلاقات الدولية والاقتصادية . ولهذا نقول ان الامر يتعلق بضرورة تغيير الاتجاه ، وعدم الابقاء على المواقف السابقة التي اثبتت مدى قصورها عن التغلب على الظلم والاختلال الحالي .

ان حقوق الانسان تمر الآن باحدى الازمات الاكبر خطورة في تاريخ البشرية ، وهناك اتجاه كبير ومتزايد نحو عدم احترام وتجاهل فلسفة وممارسة حقوق الانسان ، وكمثل لاحد البلدان الديمقراطية الذين يتمثلون القيم الاساسية للثقافة والحضارة الانسانية ، اود ان ابر عن اهتمام بلادى وحكومتى بالاسهام من خلال الامم المتحدة في وضع الاساليب العملية التي تحدد وتضمن الممارسة التامة لحقوق الانسان في كافة انحاء العالم .

ان احدى التجارب الهامة التي يتعين على منظماتنا ان نتطرق اليها في السنوات القادمة هي الدفاع عن حقوق الانسان . وفي هذا الصدد لا بد من التخلي عن الفكرة القائلة بان حقوق

الانسان يمكن ان تكون مرتبطة بالاحوال السياسية لدولة من الدول في وقت ما ، ومن هنا فانه يتعين علينا ان نتناول هذه المشكلة في اطار اشمل يتعلق بمصير البشرية ككل . ان حقوق الانسان لها مدى عالمي ولا بد من ان تحظى بالتأييد والمؤازرة في المحافل الدولية ، وفي كل دولة على حدة . ان المواثمة بين الولاية الوطنية وبين الولاية الدولية يعد عبئا ينبغي ان تنهض به الامم المتحدة في المقام الاول ، ويتعين علينا ان نضع الاجراءات التنظيمية اللازمة في هذا الصدد .

ولا ينبغي ان نقبل القول بان الدفاع عن حقوق الانسان يجب ان يكون مؤمنا حينما تكون هناك مصالح سياسية معينة . ان نوعية النظام والايدولوجيات واساليب الحكم لا اهمية لها بالنسبة لمسألة الدفاع عن حقوق الانسان ومن غير المستساغ ان نشير الى انتهاكات لحقوق الانسان في بلد ما ، في حين ان مثل هذه الانتهاكات تقبل في بلد آخر ومن هنا فانه يتعين علينا التمسك بمبدأ ثابت في العلاقات الدولية بالنسبة لهذه القضية ، ولقد اكد مؤتمر الامن الاوروبي الذي عقد في هلسنكي على ضرورة توفر حسن النوايا في العلاقات الدولية ، لان بدون حسن النوايا لا يمكن ان يكون هناك تقدم في القضايا المطروحة علينا اليوم .

وثمة مجال اساسي ينبغي ان نأخذه في الاعتبار في الآونة الراهنة الا وهو المجال الذي يتناول مكافحة الفساد ، وينبغي على الدول ان تتخذ خطة عمل من اجل مكافحة الفساد في العالم . هذا الفساد الذي يؤدي الى افساد العلاقات الدولية ، وتكون له آثار سيئة على النواحي المعنوية والنواحي المادية . وهذا الفساد قائم في الدول الصناعية الكبرى وفي الدول الصغرى ، ويؤثر هذا على النظام الداخلي والخارجي لهذه الدول ومن هنا فانه يتعين علينا ان نبذل جهدا كبيرا من اجل مكافحة الفساد على كلا المستويين .

وفي الواقع فان الامم المتحدة جاءت من استلهام ادبي . ان الفساد تغذيه القوى المنافية للاخلاقيات والتي تشكل خطرا كبيرا على الحضارة والاخلاقيات الدولية .

ومن ثم فلا بد من ان نتمكن في الاجل القصير من مكافحة الفساد ، وعلينا ان نبدأ فعلا في ايجاد القواعد اللازمة والاساسية من اجل الاتفاق عن طريق التشاور بين الدول . لاتخاذ بعض التدابير المحددة ، وبعض المبادرات في اطار الامم المتحدة من اجل هذا الغرض .

ان فترة ما بعد الاستعمار قد اتسمت بظهور بعض العوامل الجغرافية والسياسية الجديدة والتي لها نتائج بالغة الاهمية ، ان احدى عوامل الاختلال السائدة في الامم المتحدة

في الآونة الراهنة تتمثل في ان استلهاهم منظمتنا قد نشأ من حقيقة مختلفة ، ففي خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، اتسع نطاق النظام السياسي العالمي واطردت العلاقات بصورة مستمرة ، كما ازداد الحيز السياسي في العالم .

ومن هنا فانه يتعين على الامم المتحدة ان تجد ردا فوريا لهذا الاتساع في الحيز السياسي العالمي ، وتلك هي المشكلة التي تميز عصرنا الحالي ، ويمكن ان يعتبر هذا العصر على اساس انه يمثل فترة انتقال بين النظام القديم وبين النظام الحديث .

اننا نعيش عصرا يتعين فيه على كل امة من الامم ان تعرف جيدا ما تسعى اليه ، وما تستطيع ان تفعله وما لا تستطيع ان تفعله ، مع ادراكها لطبيعة كل دولة وحدودها وذلك من اجل تشكيل جو من الاعتدال البناء والمتفهم الذي يمكن ان تجرى فيه أنشطة الامم المتحدة ومن اجل تحقيق ديناميكية العلاقات الدولية .

ان النظام الاقتصادى العالمى الحالى يفتقر الى الرؤية الشاملة بالنسبة لمجالات كثيرة ، ولقد بسطت كثيرا من الافكار ولا يمكن التقدم من أجل تحقيق التوازن الاقتصادى العالمى الا اذا كان هناك استخدام متوازن للسياق الشامل والعام . وان هذه الرؤية الشاملة هي الاطار الذى يمكن فى ظله أن نقوم بمواجهة منتجة بين الافكار من أجل التوصل الى نتائج ومن أجل ايجاد حلول للمشاكل .

ان الامم المتحدة هي المكان الملائم الذى ينبغى فيه ان يجرى الحوار بين الحكومات والشعوب .

ان الفصل بين الحلول المباشرة والفورية والا مكانيات الاكثر بعدا قد يمكننا من ايجاد منهج رشيد من أجل توجيه هذا النشاط . وان هذه الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة ينبغى أن تقودنا الى طريق مأمونة من أجل تحقيق هذه المقاصد التي نسعى اليها في حدود امكانياتنا . ان بعض القضايا تبعث على القلق مثل مسألة بناما ، وافريقيا الجنوبية ، والشرق الاوسط ، وناميبيا وروديسيا ، والسياسة الاستعمارية والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، كل هذه تتطلب قرارات حاسمة من جانب الامم المتحدة . ونحن نأمل بالنسبة لكل هذه النزعات أن نستطيع الوصول الى حلول سريعة بكثير من العزم والوصول الى صيغ حكيمة وعادلة .

انني بصفتي من أبناء امريكا اللاتينية لا يمكنني أن أسكت على انعقاد مؤتمر بناما المائسة والخمسين الذى عقد عام ١٨٢٦ تحت اشراف سيمون بوليفار ، فهو قد حدد الاستراتيجية السياسية لأمريكا اللاتينية وحاول ان يحدد نطاق العلاقات والاستراتيجية داخل امريكا اللاتينية ، كما تطرق الى أمور سياسية ودولية اخرى . لقد كان هذا المؤتمر من شأنه تعزيز افكار ومبادئ الديمقراطية والحرية التي كانت وليدة حينئذ . وبالنسبة للقيم السياسية الاساسية التي تحدث عنها مؤتمر بناما ، فان سيمون بوليفار كان يحاول ايجاد تناسق وتوازن جديد في سياق العصر وبأمل حل مشاكل كثيرة في هذا النطاق . وداخل هذا المنظور المتكامل كان يحاول النظر الى المشاكل بصفة عامة كاملة . ولكن لم يعد الامر كما كان عليه الحال عام ١٨٢٦ . ففي ذلك التاريخ كانت هناك أفكار جديدة . وكذلك الحال في الوقت الحاضر حيث نرى العالم الثالث ينادى بأفكار جديدة . وعلينا الآن ان نستفيد من الدرس الذى ضربه لنا مؤتمر بناما الذى عقد عام ١٨٢٦ .

وفي الوقت الحاضر ، هناك حرمان وافتقار الى كثير من التناسق بالنسبة للمفاوضات التي تدور عن نزع الاسلحة . ولا شك ان الامر يتعلق بمسألة شائكة عويصة ولكن هذه المشكلة مشكلة جوهرية ولا يمكننا أن نتخلى عنها . وان البلاد المتقدمة التي تسعى الى زيادة اسلحتها وأسلحة العالم ستخسر الكثير من جراء ذلك وان الدول العظمى وغيرها من الدول عليها أن تشعر بالقلق بسبب التنافس وراء التسلح . ان مسرح الحرب لا يقتصر حاليا على البلاد المتقدمة وحدها ، ولكن طبيعة الصراع قد تغيرت بطريقة حاسمة . ولذا ، فان نزع السلاح ليس مشكلة تقليدية يمكن علاجها بطريقة منفصلة وتهتم بها فئة من البلاد دون غيرها . ولكن نزع السلاح أمر يرتبط بالنظام والا من العالمي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا المجال ويمس كل أنحاء كوكبنا الارضي . ولذلك ، فان اية مواجهة سوف تقع في العالم ستمس كل بقاعه وتؤثر عليها . ان الاستقرار العالمي أيضا هو مفهوم المفاهيم المتكاملة ، لأن الاضطراب في أية منطقة يؤثر على المناطق الاخرى مهما كانت نائية . ولذلك ، فان علينا أن نستفيد من الدروس التي ضربها لنا التاريخ ، فان اية بؤرة من بؤر الصراع قد تتحول الى صراع عالمي شامل . وعلينا ان ننظر الى كل هذه الامور بالاهتمام الذي تستحقه .

ان امكانيات البلاد وعدم التناسب بين هذه الامكانيات وبين شراء الاسلحة والتسابق عليها ، أمر يتفاقم يوما بعد يوم . ولذا ، فان علينا أن نذكر بالارقام التي ذكرها الامين العام في تقريره السنوي حيث قال :

” . . . بينما العالم يكرس ٣٠٠ بليون دولار للتسلح سنويا فان المعونة المخصصة للتنمية لا تبلغ سوى ١٥ بليون دولار سنويا . وان المبالغ التي خصصت لسباق التسلح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد زادت على ٦٠٠ بليون دولار . ان هذا المبلغ يمثل تقريبا مجمل الانتاج القومي للعالم عام ١٩٧٦ . ” (A/31/1/Add.1 ، الفقرتان ١١ و ١٢) .

ان حكومة بلادي تشعر بالقلق بسبب انتشار الاسلحة النووية ، وان المعاهدات الحالية لم توقع عليها كل البلاد المعنية . ولذلك ، فاننا ننتظر بقلق شديد تحول مصانع انتاج الاسلحة النووية الى مصانع اخرى تستخدم الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ان هذه الاوضاع لا تخضع للإشراف العالمي ولكن لا بد من أن نجرى هذه الرقابة العالمية اذا أردنا ان نقضي على هذه الاسلحة الفتاكة التي تهدد العالم .

ان الرأى العام العالمي يشعر بالقلق من أجل ذلك ويشكك الى حد ما في نشاطات الامم المتحدة في هذا المجال . لهذا ، لا يمكننا ان نقضي على هذا التفاقم الا بفضل اجراءات ونشاط دولي . ان هناك جرائم ترتكب على الصعيد الدولي وعلينا ان نكافح من أجل منعها . ولا يكون ذلك عن طريق التشريعات القومية فقط ولكن ايضا على الصعيد الدولي ، لأن التشريعات القومية ليست كافية وحدها لمنع هذه الجرائم على الصعيد الدولي . ولذا ، فلا بد من أن نضع هذه التشريعات الدولية لكي نقضي على هذه الجرائم التي ترتكب ضد الارواح . ان رئيس جمهوريتنا قد أبرز أهمية عمل الامم المتحدة في هذا المجال في مؤتمر عقد في نهاية العام الماضي . وان هذا الموضوع لا يزال يناقش في هذه المنظمة ، ولا يمكننا أن نتخلى ، أو نؤخر وضع برنامج في هذا المجال ، أو نعطل هذا العمل المشترك الذى من شأنه أن يشل حركة الجرائم ويحد من زيادتها . ان جهود الحكومات المنفردة والاتصالات بين بعضها البعض يمكن أن يساهم في هذا الامر . ولكن الى جانب ذلك ، يجب أن يكون هناك اقتناع على الصعيد الدولي يدين الاجرام أيا كان شكله ومبرراته . ان اية صورة من صور الموت لا يمكن ان تساوى الحياة . وان الحرية لا يمكن ان نحصل عليها بالموت بل مع الحياة . ولا يوجد بلد في الوقت الحاضر أيا كان نظامه الاجتماعي والسياسي في مأمن من هذه الاعمال الرهيبة العنيفة .

ان بلادى وحكومتى تدين كل أعمال العدوان والعنف أيا كانت مبرراتها ، وأيا كان من يرتكبها ، فان العنف يمكن أن نقضى عليه اذا استطاعت كل الدول أن تضع الاجراءات الملائمة ، على الصعيد الداخلى ، ولذلك فلا يمكننا مثلا أن نحرم الشعوب من حقها الذى لا يمكن التنازل عنه في حقوقها الأساسية في تقرير مصيرها . ان أعمال العنف أو التهديد بها تعرض للخطر الحياة البشرية ، وتؤدي الى خسائر فادحة وهى تتعارض تماما مع الحريات الأساسية وتعتبر امتحانا لكرامة الأمم كلها ، ان أعمال الارهاب واحتجاز الرهائن والتعذيب كل هذه الأمور تعتبر سلوكا لا يتماشى اطلاقا مع شرعية الحقوق الانسانية ، وحقوق الدول .

ان لدى المجتمع الدولي امكانيات يمكن أن نعتمد عليها لمكافحة ذلك ولا بد أيضا أن ننظر الى الأمم المتحدة كمنظمة يمكن لها البقاء ، وأن نؤمن بها وبامكانياتها ، فهى تمثل امكانيات المجتمع البشرى ، وان فعالية هذه المنظمة يعتمد على الثقة التى تضعها في الانسان وفي قدرته ، ان هناك اجراءات يمكننا أن ننفذها على المدى القريب وأخرى على المدى البعيد ، ولكن بالنسبة لهذِهِ الاجراءات فالمهم هو أن نبدأ العمل ، لأن عملية مكافحة الارهاب عملية متشابكة معقدة ترتبط بخلافات وعناصر متعددة وهناك من يبررها بطرق مختلفة ولكنها تؤدي الى أعمال يمكن مكافحتها عن طريق أعمال أخرى مضادة ، ان مكافحتنا لهذا الأمر يرتبط به محافظتنا على منظمة الأمم المتحدة .

ان منظماتنا تزداد أهمية ، ويزداد عدد أعضائها باستمرار ، وهذا أمر يعبر عن تغير واتساع في النطاق السياسي في العالم ، وعلينا ان نستغل هذه الأمور بطريقة ايجابية لكي نبني بدلا من أن نهدم ، ولكي نجعل الحياة الانسانية اكثر تفتحاً ، وأن نستخدم مواردنا بطريقة أفضل .

ان التقنيات الفضائية تسمح لنا بتحقيق انجازات كانت من ضرب الخيال فيما مضى ، وتجعل الاساطير تتحقق ، فهى تفتح أمامنا آفاقا جديدة وامكانيات ضخمة ، وأيا كانت خصائص هذا الفضاء الخارجى فانه يفتح أمامنا امكانيات عديدة متنوعة ، ويتطلب منا اعادة النظر في سلوكنا وفي مفاهيمنا ، وذلك على المستوى الدولي .

ان هذه الحقائق تؤكد مرة أخرى أهمية منظمة الأمم المتحدة لأن كوكبنا يجب أن يتصرف في المستقبل كوكب متكامل يستغل كل الامكانيات المتاحة له وكل هذا يتطلب منا تحسين منظماتنا ، وهذا الأمر لا يعتبر من ضرب البلاغة والخطابة فقط بل لا بد أن نبدأ في العمل لكي نحل المشاكل .

ان تغيير هياكل منظماتنا اذا لم نعرف الى أى شيء سيؤدى بنا هذا التغيير سيعتبر خطرا علينا ، ان منظماتنا يجب أن تتصرف بطريقة كاملة تثبت وصولها الى حد النضج والبلوغ ، وهذا تستطيع أن تستفيد من هذه التجربة وأن تزيد من هيمنتها ومن مهابتها . فهذه المنظمة يجب أن تكون محفلا للتفكير والهدوء والاتزان وأن يتم التعارض بين الأفكار المختلفة في جو من الهدوء الذى يؤدى بهذا التعارض الى نتائج مشرة ، فاذا كانت القرارات التي نوافق عليها ستظل جبرا على ورق فستزيد من خيبة الأمل وستجعل الأفق أكثر قتامة بدلا من أن تحل المشاكل التي وضعنا من أجلها هذه القرارات . ان النظام العالمي يعتبر جزءا لا يتجزأ من سلوك الدول ، لذلك فان هذا السلوك يجب أن يعتمد على القيم المعنوية والروحية ، شأنه شأن سلوك الافراد ، وان منظمة الامم المتحدة اذا خضعت للقيم الأساسية المعنوية فانها ستزيد من قوتها ومن مهابتها .

وفي الأعوام الاخيرة دارت مناقشات عن صور وصيغ التعايش ، وقد سمح هذا بايجاد علاقات أفضل بين الشرق والغرب ، وان الصراع الأيدلوجي الذى لا يزال هاما قد استطاع بفضل هذه العلاقات الجديدة أن يؤدى الى تبادل الخدمات والتقنيات وغير ذلك من الأمور التي تخلق جوا أفضل ، ومواتيا لاقامة علاقات دولية على اساس من التفاهم . ان هذه العلاقات بين الشرق والغرب تدل على المسؤولية السياسية لكلا المعسكرين ، ويبدي ان الطرفين قد تخليا عن افكار ومبادئ الحرب الباردة التي كانت تؤدى الى المواجهة بين هذين الجزأين من العالم . ان الحرب الباردة التي سادت أمدا طويلا كان سببها الافكار المسبقة ، والاحكام المسبقة وقد قلل هذا من امكانيات التفاهم . ان الانفراج الملحوظ الآن بين الشرق والغرب من شأنه أن يحقق السلم ويعطي امكانيات أفضل للنظام العالمي ، ويوسع من نطاق التفاهم السياسي في العالم .

ان الاستقرار في النظام العالمي بفضل ترشيد العلاقات بين الشرق والغرب سيكمله مساهمة عالمية في هذا الانفراج . ان مفهوم العالم الثالث يرتبط بالتقارب بين بلاد نائية مستعدة للاتفاق فيما بينها رغم الاختلاف في طبيعتها ، وللوصول الى تفاهم وحقائق سياسية واجتماعية يجعلها تندمج في النظام العالمي ، فلا يمكن لمجموعة أو فئة محدودة من البلاد أن تنظم العالم نظرا لقوتها السياسية أو العسكرية ، ولكن يجب أن تشترك فيها كل بلاد العالم ، وذلك عن طريق الأمم المتحدة .

انه لمن الخطأ أن نعتقد أن مفاهيم العالم الثالث ستتلاشى عندما تتحقق بعض الأهداف التي تصحح بعض الأوضاع الاقتصادية المجحفة . فما من شك أن العالم الثالث حقيقة واقعة وان إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي يعتبر منطلقاً لتصحيح الأوضاع المجحفة الحالية ، ولكن لا يمكننا أن نتصور أن التوازن العالمي يعتمد فقط على الشروط الاقتصادية أو على زيادة استغلال الموارد الاقتصادية والمواد الأولية . ان هناك اتجاهها يقول بأن دول العالم الثالث تود فقط أن تحصل على أسعار مجزية لمنتجاتها . لا شك أن هذا الموضوع أساسي ولكنه ليس المشكلة الوحيدة ، فهناك مشكلة أوسع ذات مدى أعم ، وهذا الأمر يرتبط بالمشاركة السياسية .

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فان هناك اتجاهها أيضاً لزيادة قيمة المواد الأولية ، ولكن هذا يدفع البعض الى الاعتقاد بأن بلاد العالم الثالث ستكتفي بذلك وليس من حقها أن تنادي وتحقق التصنيع ، فهي ستكتفي بتزويد البلاد الصناعية بالمواد الأولية الضرورية لها . ان زيادة قيمة الموارد الطبيعية يعتبر أمراً تكميلياً بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق نمواً متكاملًا متناسقًا . اننا اذا نظرنا الى هذا المفهوم بطريقة مبسطة فان هذا سيكون ضرباً من الخطأ وأمرًا لا بد أن نرفضه منذ البداية .

وبالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي ، علينا أن نتساءل من الذي يستفيد من هذا النظام الاقتصادي ؟ ان النظام الاقتصادي العالمي ظل يعتمد حتى الآن على استغلال البلاد القوية للأمم الفقيرة ، وعلى استغلال شركات متعددة الجنسيات لهذه البلاد ، فهذه الشركات لم تستطع تحقيق تطلعات البلاد النامية . ومع ذلك فان هذه الشركات كان من شأنها أن تحقق تقدماً تقنياً فعلياً في بلادنا .

ولكن لا بد من أن نعرف مقدماً ما هي أهداف النظام الاقتصادي ، هل هو التقدم أم الاستغلال ؟ ان الازدهار لا يمكن أن يعتمد على الاستغلال ، وان الحوار وحده لا يكفي ، ولكن علينا أولاً وقبل كل شيء أن نعرف مفهوم التنمية ومن يستفيد منها . ان قوة البلاد الفقيرة قد زادت ، وهذا بالنسبة للتفاوض والحجج .

ان البلاد المنتجة والمصدرة للبتترول قد أثبتت قوتها بالنسبة للمفاوضات ، وان المفاوضات تعتبر أداة سلمية ، وأداة للتعاون أيضاً .

ان البلاد النامية ليس لديها الامكانيات الفنية الكافية . ان هناك مجتمعات صناعية تتجاهل نوايانا واحتياجاتنا ، ولكن التضامن الذي يشكل حاليا هذه الواقعة التاريخية التي تسمى بالعالم الثالث لا تقوم كما يجب بالتعاون بالنسبة للاعلام ، وهو الأمر الذي يسمح لها بتخطي العقبات التي تصطدم بها بالنسبة لبعدها عن بعضها البعض ، وتنوعها من الناحية التاريخية ، ومن الناحية الايدولوجية .

ان تقديم معلومات مشوهة أيا كان مبرر ذلك يسيء الى كل الأمم سواء أكانت أمما متقدمة أم متخلفة . فان التفاهم الدولي انما يعتمد أولا وقبل كل شيء على الاعلام الصحيح . ان دور الأمم المتحدة في هذا المجال دور حاسم أيضا . ان توزيع القوى السياسية فسي العالم يجب أن يتم بطريقة منصفة لكل الدول ، وعلينا أن نشق في الأمم المتحدة ولكن يجب أيضا أن تكون هذه الثقة معقولة رشيدة بالنسبة لامكانيات التفاهم التي يمكن الحصول عليها عن طريق الأمم المتحدة .

ان فنزويلا تعلق أهمية بالغة على الأمم المتحدة ، واكبر برهان على ذلك هو ايماننا بالسلم والأمن الدوليين ، وأهم برهان على ذلك أيضا هو تلك الزيارة التي سيقوم بها الرئيس كارلوس اندريز بيريز للأمم المتحدة قريبا . ان رئيس جمهورية فنزويلا بزيارته لهذا المحفل ووجوده بيننا سيعبر عن موقفنا كدولة ديمقراطية لها سياستها الدولية البناءة . ان الأمم المتحدة أيضا أمامها تحد لا بد من أن تجابهه وهذا التحدي هو امكانياتها فسي استغلال الأفكار وفي استغلال كل ما يمكن أن يتفتق عنه الذهن البشري من أفكار وأمان عبقرية .

السيد كوساكا (اليابان) (الكلمة باليابانية) (النص الانكليزي قدم من الوفد)

باسم وفد اليابان أتقدم اليكم بتهنئة خالصة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونحن جميعا شهدنا بصيرتكم التي أظهرتموها سعيا وراء نظام جديد للبحار بصفتمكم رئيسا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وانني على ثقة من أن ما أظهرته من بعد نظر في قيادة المداولات الهامة سوف تلهم هذه الدورة للوصول الى نتائج ايجابية .

وأود أيضا أن أعبّر عن احساسنا بالعرفان والتقدير لسعادة السيد غاستون ثورن ، وهو رجل دولة عالمي لحكمته في قيادة الدورة الثلاثين للجمعية العامة ولقد كانت دورة حافلة في قيادتها للوصول بها الى شاطئ النجاح .

وفضلاً عن ذلك أود أن أقدم تقديري لسعادة كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة الذي لم يمل في سعيه من أجل التوفيق والسلام كما أنه قدم قيادة مفكرة ومبدعة وخلاقة تعزياً للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدولي مما ساعد هذه المنظمة على مواجهة المشاكل الناشئة عن البيئة الدولية المتنوعة .

وبمناسبة قبول جمهورية سيشيل في الامم المتحدة في هذه الدورة ، اود ان اتقدم الى وفد هذا البلد بترحيب حار . ان بلادى على علاقات ودية مع جمهورية سيشيل ، وانا على ثقة من ان دور هذه الجمهورية في هذه المنظمة سوف يكون بناءً ومفيدا لنا جميعا .

منذ انشاء هذه المنظمة ، حدثت في العالم تغييرات عميقة ، ذلك ان التوترات العنيفة السابقة الناتجة عن الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد خفت كثيرا ، وذلك نتيجة للحوار بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وكذلك بين الولايات المتحدة الامريكية والصين . والآن نجد ان اوربا الغربية واليابان تلعبان الان دورا فعالا في الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية . ان عدد الدول التي نهضت واستقلت حديثا قد زاد كثيرا ، ووجدنا ان السياسة الدولية قد تعرضت لتغييرات كبيرة ، ذلك ان العلاقات الدولية قد اصبحت متشعبة ومتنوعة .

وبرغم كل هذه التطورات الايجابية ، فان مشكلة كوريا بقيت بغير حل . ونفس الشيء ينطبق على المواقف المعقدة في الشرق الاوسط وقبرص والجنوب الافريقي . ومع ذلك فانه في اسيا تحقق تقدم في عملية اعادة بناء وتعمير الهند الصينية ، التي عانى شعبها كثيرا من حرب مطولة . كذلك فان هناك تقدما منظورا في تعزيز وحدة الدول الاعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا . وفي شبه القارة الهندية فان دول تلك المنطقة بدأت تتكيف مع الحقائق السياسية الجديدة ، وتعمل معا من اجل استقرار جديد منشود .

ان العلاقات العالمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية قد بدأت تزداد تكافلا ، برغم وجود خلافات كبرى في نظمنا السياسية ، وخلفياتنا التاريخية ، ومراحل نمونا الاقتصادي . ولا يمكن لاية دولة ان تحل وحدها المشاكل الاقتصادية والتجارية التي تواجهها ، او مشاكل الموارد الطبيعية والطاقة والغذاء والبيئة ، والموئل ، وحقوق الانسان ، ووضع المرأة ، والتعاون العلمي والثقافي .

اذا كانت الدول الاعضاء تود التغلب على مثل هذه المشاكل المعقدة والصعبة ، وان تشارك بعضها البعض في السلم والرخاء ، فيجب على هذه الدول جميعا - سواء اكانت دولا صناعية ، ام نامية ، وبصرف النظر عن حجم كل دولة - ان تحاول تحقيق التعايش والرفاهية المشتركة على صعيد عالمي ، بما يتفق مع احكام وروح ميثاق الامم المتحدة . ومن الضروري ان تتصرف كل دولة عضو بروح الاحترام المتبادل لمواقف الدول الاخرى ، وان تتعاون بتقديم تنازلات متبادلة ، تجنبنا للمواجهة وتعزيزا للتعاون والانسجام ، فضلا عن التعاون بشكل مسؤول .

بهذا فقط ، وبهذا وحده ، يمكن للامم المتحدة ان تعمل بشكل مناسب وملائم باعتبارها القلعة العليا والوحيدة من اجل السلم في عالم اليوم . لقد انقضت تلك الايام عندما كانت الدول القوية تستخدم قوتها لكي تغزو او تسلب دولا اخرى ، او تحاول قلب الحكومات الاخرى ، او تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ونتيجة لذلك فان بعض السوابق الخطيرة اصبحت شـيئا من التاريخ . وانا على ثقة من انه ليست هناك دولة لا ترغب في تحقيق السلم في العالم . ومن اجل ان نحقق ذلك يجب الا نسكت على الاستخدام غير المشروع للقوة . وتتعهد اليابان بالا تفعل ذلك ، مطلقا . ان تصميمنا واضح وظاهر في دستور اليابان الذي اعلن في عام ١٩٤٦ ، والذي ينص على شجب الحرب الى الابد كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، ويعبر عن الامل في القضاء على " الطفيان والعبودية والقهر ، وعدم التسامح ، دائما وأبدا من على سطح الارض " . ان اتجاه اليابان نحو السلم يعكس نفس الراء التي تعرب عنها احكام ميثاق الامم المتحدة ، انها في واقع الامر روح هذا الميثاق .

ان فيكوزادا يوكيشي ، وهو رائد من رواد الديمقراطية من منطقة ميجي في اليابان قال ذات مرة : " ليس هناك احد خلق اعلى من احد ، او اقل منه " . وكلماته معروفة على نطاق واسع لدى شعب اليابان . وانا اعتقد ان كلماته يمكن ان تنطبق على كل الدول . وبمعنى اخر يمكن ان نقول " انه ليست هناك دولة قد خلقت اعلى او اقل من دولة اخرى " . لا يمكن لاية دولة ان تحكم دولة اخرى او تسيطر عليها ، والعلاقات بين الامم لا يجب ان تقوم على السيطرة او على الخضاع . ان حكومة بلادي تؤمن ايمانا راسخا ، بان السلم الذي هو المثل الاعلى لهذه المنظمة ، يمكن ان يتحقق لو ان كل دولة من الدول الاعضاء البالغ عددها ١٤٥ دولة ، رفضت استخدام القوة في صراعاتها مع الاخرين ، وجعلت انجازاتها متاحة لصالح وفائدة الاخرين . واود ان اؤكد من جديد اخلاص اليابان لسياسة السلم ، لاننا نرغب مخلصين في تحقيق السلم في العالم ، وسوف نعارض اية محاولة لا عاقبة لتحقيق السلم .

وانطلاقا من هذا الرأي يصبح من الواقعي ان نلاحظ ان مسؤوليات خاصة تقع على الدول الكبرى وبخاصة تلك الدول التي تتمتع بوضع خاص بموجب الميثاق ، من اجل الحفاظ على السلم والاستقرار في العالم . ان نجاح الامم المتحدة يتطلب المبادرة والتعاون الكامل من كل الدول الاعضاء ، على ان الدول الكبرى تقع

على عاتقها مسؤولية كبرى في مجالات معينة من عمل هذه المنظمة . وعلى سبيل المثال في مجال نزع السلاح ، وضبط النفس في تصدير الاسلحة ، وتنظيم أنشطة حفظ السلم ، فضلا عن الدعم الادارى والمالي لمنظومة الامم المتحدة . ويحدوني الامل في ان تكون الدول الكبرى مدركة لمسؤولياتها في هذه المجالات ، وانها سوف تسهم ، تبعا لذلك ، بشكل اكثر ايجابية في عمل الامم المتحدة ، مما يعزز من علة وجود هذه المنظمة .

ان اليابان ، منذ قبلت عضوا في هذه المنظمة ، ظلت دائما تحافظ على اهداف ومقاصد وروح الميثاق ، التي تدعو الى التعاون الدولي ، لاغراض الحفاظ على السلم والامن في العالم ، وتعزيز التقدم الاجتماعي ، ورفع مستويات العيش في جوارح اكبر من الحرية . من اجل ان " ننقذ الاجيال القادمة من لهب الحرب التي تسببت في آلام تجل عن الوصف " . ولقد شاركت بلادي بنشاط ، وتعاونت بفاعلية ، في عمل الامم المتحدة .

وترقى اليابان الى مستوى هذه المشمل ، وذلك برفضها ان يكون لها طريق القوة العسكرية . ان اليابان ان تثق في عدالة وايمان شعوب العالم ، قررت ان تعتمد فقط على الاساليب السلمية فسي تسوية النزاعات الدولية ، وان تتجنب بقوة اى التجاء الى الوسائل العسكرية . ان اليابان تتجه فقط الى الحد الادنى من اجل الدفاع عن النفس ، وتسعى الى ان تسهم في السلم العالمي والرخاء العالمي عن طريق دبلوماسيتها السلمية التي تظهر تصميمها القوي على تحقيق ذلك .

وانسجاما مع دبلوماسية السلام ، فان اليابان صدقت في شهر يونيو من هذا العام ، على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وذلك أن هذه المعاهدة تعطي وضما خاصا للدول ذات الأسلحة النووية ، وتسمح لها بامتلاك هذه الأسلحة ، بينما نجد أن الدول الأخرى ، بما في ذلك الدول التي تستطيع أن تنتج القنبلة النووية ، محظور عليها تملك مثل هذه الأسلحة . وتؤمن حكومة بلادى ايماننا راسخا ، بأن عدم المساواة هذا ، لا يجوز ان يعزز ولا أن يخلد . ان هذا يجب أن يصحح ، لاعتن طريق زيادة انتشار الاسلحة النووية ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى القضاء على البشرية ، وانما عن طريق القضاء على كل الأسلحة النووية من جانب كل تلك الدول التي تملك أسلحة نووية . وبرغم مناقشة حامية حول مزايا وعيوب التصديق ، فان حكومة بلادى ، قد اتخذت قرارها الهام بالتصديق على هذه المعاهدة يحدوها الأمل في أن تتخذ الدول التي تمتلك أسلحة نووية خطوات ايجابية من أجل القضاء على مثل هذه الأسلحة ، اعتقادا منها بأن هذا التصديق سوف يسهم بشكل أكبر ، في سلم واستقرار العالم .

ان اليابان باعتبارها الضحية الوحيدة ، التي عانت من الانفجارات النووية ، تشعر أن من المهم للغاية تنشيط التعاون الدولي ، فيما يتعلق بتعزيز نزع السلاح النووى ، ومنع انتشار الأسلحة النووية .

ان عدم قيام الدول - التي تمتلك أسلحة نووية ، والتي تقع على كاهلها مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح - بتحقيق نزع سلاح أساسي ، وخاصة فيما يتعلق بخفض الأسلحة النووية ، والتوصل الى حظر شامل على التجارب النووية ، سوف يؤدي الى التقليل من أهمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . فضلا عن ذلك ، فان انتشار القدرة على تملك المتفجرات النووية ، يمكن تحت ستار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ان يكون شيئا بالغ الخطورة . ان حكومة بلادى تشعر بالقلق العميق نتيجة للخطر الكامن في مثل هذه العمليات الخاصة بالاثراء النووى ، وعمليات اعادة التصنيع النووى ، لأن هذا سوف يكون ذا أثر كبير على تصنيع المواد اللازمة للأسلحة ، وهي أشياء يمكن أن يتم الحصول عليها دون ضرورة فعلية للأغراض السلمية ، وهناك حاجة ملحة الى ضبط النفس من جانب الأطراف المعنية عن طريق التعاون الدولي لضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وكطرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فان حكومة بلادي مصممة على أن تسهم بشكل ايجابي ، في التعاون الدولي ، الذي يهدف الى نزع السلاح النووي ، ومنع انتشار الاسلحة النووية .

برغم التوازن الحالي في القوى النووية ، يجب أن يجرى التشجيع على خلق جو دولي ، يمكن في اطاره الحفاظ على الاستقرار والسلم الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فانه من الضروري أن يجرى احراز تقدم في نزع السلاح التقليدي والنووي أيضا . وفي بعض مناطق العالم ، نشهد عملية حشد كبير للأسلحة ، عن طريق الاستيراد السريع للأسلحة التقليدية . وبرغم أنه قد يكون لذلك ما يبرره في بعض النواحي ، نتيجة للاحتياجات الفعلية ، فان من شأن مثل هذا الاتجاه ، الذي يسبب مزيدا من القلق ، ان يزيد من الصراعات القائمة ، أو يهدد بنشوب صراعات جديدة .

ان حكومة بلادي ، تحظر تصدير الأسلحة الى المناطق التي توجد فيها صراعات . ونشعر أنه قد آن الأوان ، للسعي من أجل وضع اساليب ممكنة للصياغة ووضع اتفاقات دولية فيما يتعلق ببيع الأسلحة ، لتجنب تشجيع حدوث صراعات دولية . وفي هذه الاثناء ، أود أن احث كل الدول المعنية ، على ان تتخذ اجراءات متبادلة لضبط النفس ، وان تبحث بشكل جدي ، كل ما ينطوي عليه هذا الأمر من احتمالات .

ان الأمم المتحدة ، برغم محن كثيرة ، منذ انشائها ، لاتزال تعتبر النظام العالمي الوحيد ، الذي تقع على كاهله مسؤوليات محددة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ولتعزيز التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

علاوة على ذلك ، فان المنظمة ، يمكن أن تسهم بشكل بناء ، في حل المشاكل العالمية ، لو صيغت قراراتها على أساس الحوار والتعاون .

ان الأمم المتحدة ، تقدم للدول الأعضاء ، محفلا عالميا لاجراء المحادثات . والجمعية العامة ، هي افضل مكان لتبادل الآراء حول القضايا التي تشغل كل الدول . وبغير الحزاز والمصالحة ، على أساس من الاحترام المتبادل ، والسعي من أجل التوفيق ، فان القرارات التي تعتمد ، لا يمكن تنفيذها . ان هيئة المنظمة تدمر نتيجة لذلك ، وعلّة وجودها تقوض من الأساس .

ان مشكلة الشمال والجنوب ، أو مشكلة الانماء ، مجال هام ، نعتبر أن الحوار والتعاون فيه أمر ضروري . ان تحدى الانماء ذو أهمية بالغة ، ويتطلب بحثا جادا في الوقت الراهن ، فضلا عن اتخاذ جهود متصلة على المدى الطويل من أجل الوصول الى حل ملزم .

ان حكومة بلادي ، تقدر أن روح الحوار والتوفيق ، قد خطت خطوة الى الأمام ، أثناء الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، والدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاندماء . ذلك أنه في معالجة القضايا المختلفة ، مثل البرنامج الموحد للسلع ، وتوسيع نطاقه ، وتوسيع مساعداات الانماء الرسمية ، فان حكومة بلادي مصممة على أن تعمل بنشاط وواقعية ، من أجل التوصل الى حلول عملية ، ليس فقط في محافل الأمم المتحدة المختلفة بما في ذلك " الانكتاد " ، وانما أيضا في جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

كذلك نلاحظ بقلق ، الفجوات المتزايدة في معدلات الانماء فيما بين الدول النامية ذاتها ، ولا بد لنا ، من أن نحرر أنفسنا ، من المنهج التقليدي ، الذي يقضي بمعالجة مشكلة الانماء على أنها مشكلة الدول الصناعية في مواجهة الدول النامية ، ويجب أن نضع استراتيجية شاملة تقوم على أساس تقييم عضوي وواقعي للقضايا .

وعلى أساس مثل هذا الفهم ، ومع اعطاء مزيد من الاهتمام للبلدان الأقل نموا فيما بين الدول النامية ، فان حكومة بلادي ، تنوى توسيع نطاق تعاونها المتعدد المراحل ، في مجالات كثيرة ، مثل التجارة ، والمساعدات ، تعزيزا لجهود المساعدات الذاتية من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

وقد وسعت اليابان من الناحية الجماعية تعاونها مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبنك الانماء الآسيوي وغيرهما ، وأسهمت بمبالغ كبيرة في عدد من صناديق الأمم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي . كذلك فان بلادي قد تعهدت بأن تسهم اسهاما كبيرا في الصندوق الدولي للانماء الزراعي عند انشائه . ومن الضروري ، ان تحظى جهود البلدان النامية ، لمساعدة أنفسها ، بالتعاون الكامل من تلك الدول النامية التي تستطيع أن تقدم هذا العون ، مثل الدول المنتجة للبتترول ، وكذلك من الدول الاشتراكية كل بطريقته .

من المجالات التي نرى أن التعاون الدولي مطلوب فيها مشكلة وضع نظام قانوني جديد للبحار. ومن الضروري انه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ان نسعى الى اتفاق عريض في الرأى حول المشاكل المتنوعة والمعقدة للبحار بروح من الحوار والتوفيق فيما بين الدول ذات المصالح المتصارعة حتى نستطيع ان نتوصل الى صياغة نظام قانوني دولي يبقى لفترة طويلة قادمة . ان اليابان مصممة على أن تسهم في صياغة اتفاقية جديدة تعكس المصالح المنسقة للمجتمع الدولي ككل . وأود أن أوجه نداءً الى الحكومات المشاركة في المؤتمر ليزل مزيد من الجهود المكثفة من أجل التوصل - في وقت مبكر - الى معاهدة في هذا الصدد .

اننا عندما نفكر في مشاكل التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية لا بد لنا ان نعترف بمدى اهمية ان تقوم كل دولة نامية بتعزيز مواردها البشرية من أجل العمل البناء والمشاركة البناءة في الانماء الوطني . ان تجربة بلادي تجعلني اشعر بهذا الا مريع ، ذلك ان اليابان تنوى ان توسع من نطاقه وان تعزز من تعاونها على مختلف الاصعدة من أجل رفع المستوى التعليمي والتكنولوجي كوسيلة للاسهام الايجابي في تعزيز الموارد البشرية في البلدان النامية . ان اليابان اتخذت مبادرة من أجل انشاء جامعة الامم المتحدة ورحبت بأن يكون مقر هذه الجامعة في طوكيو . ومن حسن الحظ ان هذا الاستثمار الحيوي في المستقبل من أجل البشرية كلها قد تم بتأييد من حكومات كثيرة . ان حكومة بلادي قد تعهدت بتقديم ١٠٠ مليون دولار للجامعة على مدى خمس سنوات على أمل ان تتقدم دول اخرى بمساهمات مماثلة . والواقع ان حكومة بلادي قد أسهمت بالفعل بهبلغ . ٤ مليون دولار . وأنا أحث الدول الاعضاء الاخرى بقوة - ممن لم تسهم حتى الآن - ان تقدم مساهماتها اعترافاً بأهمية جامعة الامم المتحدة . ان حكومة بلادي تشعر بالقلق وترغب في أن يتم تحقيق السلام والاستقرار في شبه جزيرة كوريا خاصة لقربنا جغرافياً من هذه المنطقة ، وبسبب علاقاتنا الثقافية والتاريخية معها . وفي رأينا ان الاستئناف الفوري للحوار بين شمال وجنوب كوريا أمر ضروري من أجل الحفاظ على السلم في شبه الجزيرة الكورية ومن أجل اعادة التوحيد السلمي على أساس من ارادة الشعب الكوري التي يعبر عنها بحرية .

كذلك نحث على أن تجرى محادثات فيما بين الاطراف المعنية مباشرة لبحث مشاكل مثل حل

قيادة الامم المتحدة وبحث الترتيبات المتصلة باتفاق الهدنة . وانطلاقا من ايمان عميق فان حكومة بلادي حاولت جاهدة وبشكل مستمر ان تخلق جوا دوليا يمكن فيه أن يجري تجنب المواجهة ويمكن ان يشجع فيه الحوار . ومن هنا فان حكومتي ترحب بحقيقة أنه سوف يتم في هذه السدورة تجنب مواجهة غير مثمرة . ويحدد حكومة بلادي الامل بأنه دون أن نفقد قوى الدفع هذه فان الحوار بين جنوب وشمال كوريا والمحادثات بين الاطراف المعنية مباشرة يمكن ان تبدأ في أقرب وقت ممكن . ان اليابان تلتزم بموقفها القائل بأنه اذا كانت رغبة شمال وجنوب كوريا على هذا النحو فاننا سوف نرحب بقبول الدولتين في الامم المتحدة في الفترة التي تسبق عملية اعادة التوحيد السلمي .

ان حكومة بلادي تشعر بقلق عميق لان التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط - وبصفة خاصة تدهور الموقف في لبنان - قد تؤخر اكثر وأكثر امكانية التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط المعقدة ، وتأمل حكومة بلادي ان يتم التوصل الى حل سلمي عن طريق التنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الامم رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) وفقا لما ورد في قرار مجلس الامم رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك عن طريق تنفيذ وتحقيق الحقوق المشروعة لشعب فلسطين بموجب مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان هذا يقتضي الالتزام بالمبادئ الثلاثة الاتية : أولا : ان تملك الراضي بالقوة امر لا يمكن السماح به ، ومن هنا فان القوات المسلحة الاسرائيلية يجب ان تنسحب من كل الراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧ . ثانيا : ان وحدة اراضي وأمن كل الدول في المنطقة وضرورة وجود ضمانات لتحقيق هذه الغاية يجب ان تحترم . ثالثا : الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وفقا لميثاق الامم المتحدة من أجل التوصل الى سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط يجب الاعتراف بها واحترامها .

ونحن نأمل ان تتم تسوية هذا الصراع بسرعة حتى يمكن لشعوب المنطقة ان تتمتع بسلام عادل ودائم ، ونحن نعتقد أن المحادثات يمكن أن تبدأ بسرعة بين اسرائيل والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والاطراف الاخرى المعنية على اساس من ميثاق الامم المتحدة والقرارات المختلفة التي اتخذتها هذه المنظمة في هذا الصدد .

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فان حكومة بلادي سوف تواصل اسهامها المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين وذلك بالتعاون مع الدول الاخرى . وأود أيضا أن أحث الدول

الاشتراكية التي لم تسهم في الماضي بأن تبدأ الآن في دعم هذا البرنامج الانساني .

ان الام المتحدة ظلت لسنوات طويلة تلعب دورا كبيرا في الجنوب الافريقي . ولكن للاسف فان مشاكل روديسيا الجنوبية وناميبيا والفصل العنصرى لم يتم التوصل حتى الان الى حلول مرضية بالنسبة لها . وخلال هذا العام عقد مجلس الام عددا من الاجتماعات لبحث مشاكل الجنوب الافريقي . وكذلك فان محادثات قد جرت بين الدول المعنية سعيا وراء حسم سلمي لهذه المشاكل . ان حكومة بلادي تتوجه بالثناء الى كل هذه المبادرات ولكنها تشعر بالاسف لحقيقة ان الصدمات المسلحة تحدث حاليا في روديسيا الجنوبية ، وان الدم يراق في جنوب افريقيا ، وأن قرارات الام المتحدة بشأن ناميبيا لم تنفذ حتى الان .

هذه الاحوال لا يمكن أن تستمر . وفي هذا الشأن اود ان اعرب عن تقديري للجهود النشطة التي يبذلها كل من الدكتور كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة وزعماء الدول المعنية من أجل التوصل الى حل لمشاكل الجنوب الافريقي . وآمل مخلصا ان تثمر هذه الجهود . وما تزال اليابان تواصل المشاركة في السعي من أجل التوصل الى حلول سلمية وفورية لمشاكل الجنوب الافريقي رافضة بشكل دائم أى شكل من أشكال التمييز العنصرى .

ومن بين الأمثلة الممتازة لدور هذه المنظمة ، كطرف ثالث محايد تسعى من أجل تحقيق غرضها الأول ، وهو الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ما تقوم به من عمليات لحفظ السلام . ان قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الشرق الاوسط ، فضلا عن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في قبرص اسهمت اسهاما ، لا غنى عنه ، في عملية الحفاظ على السلم في هذه المناطق . وطالما ان عمليات حفظ السلام هذه تعتبر افعال الوسائل المتاحة امام هذه المنظمة لمنع تكرار وتصاعد الصراعات المسلحة ، فليس هناك جدال في قيمة وضرورة تعزيز القدرة على حفظ السلام بالنسبة للمستقبل . ومن هنا ، فان وفد بلادي يحدوه الامل في ان عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام سوف يجعل من الممكن بالنسبة لهذِهِ العمليات ان تتم في المستقبل بشكل اكثر فاعلية ويسر . كذلك فان حكومة بلادي سوف تتعاون في دعم أنشطة هذه المنظمة في هذا المجال .

اننا نأمل ان تواصل الامم المتحدة القيام بدور بناء في حل المشاكل الدولية المختلفة ، ولهذا اود ان اشير الآن ، من وجهة نظر تعزيز دور الامم المتحدة الى مسائل الهيكل التنظيمي وتمويل نظام الامم المتحدة . ان وفد بلادي يقدر العمل الذي بدأ بالفعل ، فيما يتعلق باعادة تنظيم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لمنظمة الامم المتحدة . واعتقد انه ، من خلال هذا العمل ، يجب ان يكون هدفنا هو تعزيز وظائف الامم المتحدة بانلین جهودا اكبر من اجل ترشيد أنشطة الامم المتحدة وتبسيط بنيتها وهيكلها ، فضلا عن زيادة فاعلية عمل هذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، نود بالنسبة لاجراء اعادة التنظيم ان يتضمن بحثا شاملا لبعض المشاكل مثل ازواج الأنشطة فيما بين المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، فضلا عن التنسيق العضوي والشامل لوظائف مثل هذه المنظمات .

اولا ، اود أن أحدث على ان نحاول الاستفادة الكفء من المنظمات القائمة حاليا ، وانه عندما يكون من المحتم انشاء منظمات جديدة يجب ان تطبق المبادئ اللازمة في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالعاملين في الامم المتحدة ، اعتقد اننا يجب ان نصح الموقف الذي نجد فيه ان مناصب هامة يشغلها رعايا عدد محدود من الدول . وعلى هذا الاساس ، ومع اننا يجب ان نحاول قدر الامكان الحفاظ على معدلات العاملين الحالية ، فقد آن الاوان لاعطاء اعتبار

خاص لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للعاملين وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحصول على موظفين من تلك الدول التي ليس هناك موظفون من رعاياها بقدر كاف في هذه المنظمة .

استجابة للحاجات الملحة لعصرنا فان الامم المتحدة قد وسعت من نطاق انشطتها ، ونتيجة لذلك فان ميزانيتها قد اتسعت كثيرا . ان الميزانية العادية للمنظمة قد تضاعفت ثلاث مرات في العقد الماضي . والمعدل السنوي للزيادة في السنوات الخمس الماضية يصل الى حوالي ١٥ في المائة . ان هذا المعدل للتوسع والزيادة لا يتفق بالضرورة مع الموقف المالي للدول الاعضاء ، وهذه مسألة تشير قلقنا . كذلك فانه بالنسبة لأمم كثيرة فان مسؤولية دعم ميزانية الامم المتحدة المتزايدة بشكل مستمر قد اصبح عبئا كبيرا . وفي حالة اليابان ، ونتيجة للزيادات في الميزانية وتقييمنا المتزايد ، فان اسهامنا في الوقت الراهن اصبح ثمانية امثال ما كان عليه منذ عشر سنوات .

وبالنظر الى هذه الحقائق ، اود ان اعرب عن ايماننا بان الامم المتحدة يجب ان تبذل كل جهد ممكن لكبح جماح ميزانيتها على قدر الامكان ، وذلك عن طريق ترشيد هيكل هذه الميزانية ، وعن طريق الاستفادة الفعالة من الموارد المحدودة . ومن الضروري ان تعترف الامانة العامة والدول الاعضاء بوضوح بالحالة الفعلية لمالية الامم المتحدة ، وان يعملوا معا من اجل تجنب مواقف نجد فيها ان الاموال قد نفذت بسبب الانشغال بالمطالب النقدية الراهنة دون اعطاء اهمية لمانية الحصول على الاموال .

ان حكومة اليابان قد اسهمت بمبلغ عشرة ملايين دولار في الامم المتحدة بسبب اهتمامنا بالاعمال العجز الذي تواجهه المنظمة عملها الياسير والفعال . ولقد كنا نأمل ان هذا الاسهام سوف يكون خطوة اولى على طريق الحل ، ولكننا نشعر بخيبة امل كبيرة لان دولنا قليلة هي التي حدثت حدثا ولهم يتم التوصل الى حل للمشكلة المالية حتى الان . انني اناشد الدول الاعضاء ، في هذه المنظمة ، الا ترفض الدفع او تؤخر المبالغ الجديدة التي يطلب منها دفعها على اساس سياسية . واذا كان للامم المتحدة ان تتعامل بفاعلية مع المشاكل المطروحة عليها فان اساسها المالي والتنظيمي يجب ان يزداد قوة .

وطالما ان هذا هو الوقت المناسب ، حيث يجب على الجمعية العامة ، كل ثلاث سنوات ، ان تعيد النظر في معدلات مساهمات الدول الاعضاء في الميزانية ، فانني اعتقد انه يتعين علينا ان نعيد

النظر في الصياغات اللازمة لتحديد معدلات المساهمات التي تتقدم بها الدول وانصبة الدول ، آخذين في الاعتبار ليس فقط القدرة على الدفع التي تقوم على اساس الدخل الفردي والمؤشرات الاخرى ، بل يجب ان نأخذ في الاعتبار عوامل اخرى مثل الوضع الخاص الذي تحتفظ به بعض الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة .

واخيرا ، فاني أود ان اؤكد اهمية تعزيز فاعلية الامم المتحدة من خلال التحسينات التي يمكن ان تتم في اطار الميثاق ، وكذلك عن طريق اعادة النظر في الميثاق . ويبدو من الضروري ان نشير الى انه لا يمكن لاية منظمة ان تعمل بغير جهد وتصميم على العمل فيما بين اعضائها من اجل تحقيق الاهداف المشتركة من جانب كل الدول الاعضاء . ان الانتقادات الموجهة الى الامم المتحدة ، في هذه الايام ، لا تتناول فقط جوانب النقص في هيكل وميثاق المنظمة وانما تتناول ايضا النقص في الارادة من جانب الدول الاعضاء ، من حيث الالتزام بالميثاق . ومن هنا ، فان الدول الاعضاء يجب ان تؤكد من جديد نيتها في ان تلتزم بالميثاق ، ويجب ان توضح هذا القصد من خلال اعمالها . ليس هناك شك في ان هناك عددا من اوجه الخلاف والتناقض بين هيكل ووظائف هيئة الامم المتحدة ، وهذه حالة كان يجرى التفكير فيها عندما تم وضع الميثاق منذ اكثر من ثلاثين عاما بينما تغيرت اوار المنظمة والادوار التي ينتظر ان تلعبها في العالم المتغير وفي البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية المتغيرة لعالمنا المعاصر . وليس هناك شك ، في واقع الامر ، من ان احكاما معينة في الميثاق قد اصبحت شيئا عفا عليه الزمن ، بل اصبحت ايضا لا معنى لها .

وفيما يتعلق باعادة النظر في الميثاق ، اود ان اذكر ان حكومة بلادي كانت ترى دائما ضرورة اعادة النظر في بنود مثل عملية تعزيز عمليات حفظ السلام وتعزيز عمليات القيام بتقصي الحقائق على الطبيعة ، وكذلك فيما يتعلق بمسألة تكوين مجلس الامن ، وتعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنسيقية والاجهزة الاخرى ، في مجالات الانماء والاجتماع والاقتصاد ، واعادة النظر في نظام الوصاية والقضاء على الاحكام التي تتعلق " بالدولة العدو" .

وعلى اى حال ، فاني اثق في ان توصيات بناءة ومفاهيم اوضح لميثاق الامم المتحدة ووظائفها سوف تنبع من عمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبحثه ، واللجنة المعنية بتعزيز دور المنظمة ، وكذلك اللجنة الخاصة المعنية باعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

في الختام يتحتم على كل الدول الاعضاء ان تشترك معا في تعزيز ودعم الامم المتحدة ، هذه المنظمة العالمية التي تحمل مثل وآمال البشرية ، وان تتعاون الدول جميعا بشكل اكثر فاعلية من اجل تحقيق السلم والرخاء في العالم . وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لانضمامنا الى منظمة الامم المتحدة اود ان اؤكد من جديد تصميم شعب وحكومة اليابان على بذل كل جهد ممكن ، من اجل تحقيق هذه الاهداف .

السيد نفوزا كارل آى بوند (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أتقدم للسيد الرئيس في مناسبة انتخابه الرافع لرئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم نيابة عن وفدى ، وبالاصالة عن نفسي بأحر وأصدق تهاني القلبية . ان سماتكم كدبلوماسي محنك ، وسجرب ، وعارف بممارسات منظماتنا تجعلكم تستحقون الاضطلاع بهذه المهام . ومن نافلة القول أن اذكر بالحنكة التي قد تمت بها اعمال لجنة قاع البحار ، ثم بالدورة الثالثة لمؤتمر قانون البحار ، فبفضل جهودكم ، وبفضل موهبتكم الفذة ، أمكن لهذه الدورة أن تجرى بصورة طبيعية دون أى تفجر ، كما توقع البعض ذلك .

وحيثما نعلم كذلك انكم تضطلعون بمهام رئاسة لجنة تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز ، فاننا نقدر اكثر فأكثر صفاتكم الشخصية ، وكذلك بلادكم التي استضافت منذ شهر مؤتمر دول عدم الانحياز في دورته الخامسة الذي عقد بنجاح . ان تلك مهام جسيمة لها دقتها ، ونحن على يقين من انكم سوف تضطلعون بها بفعالية وكفاءة ، وفي هذه الساعات الحاسمة ، فان منظماتنا في ميسس الحاجة لاشخاص في مثل خبرتكم وتجربتكم لكي يقودوا مقدراتها .

واسمحوا لي أن اضم صوتي الى صوت المتحدثين الذين سبقوني الى هذه المنصة ، لكي اعرب لكم عن رضائي البالغ ، وكذلك عن ارتياح وفدى حيال الرئيس السابق صاحب الفخامة الرئيس غاستون ثورن ، رئيس الوزراء* ووزير خارجية دوقية لكسمبرغ . وهو البلد الذي تقيم معه زائير علاقات ممتازة ، قائمة على الصداقة والتعاون . ان الطريقة الممتازة والكريمة التي وجه بها مناقشات الدورة السابقة للجمعية العامة ، تؤكد الاختيار الحكيم لشخصه من هذه الجمعية الموقرة .

انه لشرف عظيم ان اتقدم الى هذه الجمعية بالتحية الثورية من الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للشورة ورئيس جمهورية زائير وشعبها ، وكذلك كل التمنيات التي يعبرون عنها لنجاح هذه الدورة .

لايفوتني أن أتوجه بتحية حارة الى الامين العام لمنظمتنا ، صديقنا العظيم كورت فالدهايم ، للجهود الدؤوبة التي لايفك عن بذلها للدفاع عن المبادئ العظيمة الانسانية التي تجعل من ميثاق منظماتنا القاعدة المثلي للتعاون الدولي ، والعدالة ، والسلام العالمي . ويعتقد وفدى بلادى ، ان السيد كورت فالدهايم قد أكد لنا صفاته الممتازة الادبية والفكرية ، التي تفتح له ابواب فترة

جديدة مليئة بالخير على مصراعيها . ولا يسعنا الا أن نشيد بانكاره لذاته واخلاصه ، وأصالتـه ، وحسه المرهف الذى تناول به المشكلات التى تمزق عالمنا فى الآونة الراهنة .

قبل أن أوصل كلمتي ، أود نيابة عن الرئيس المؤسس للحركة الشعبية لثورة زائير ، رئيس الجمهورية ، المواطن موبوتو سيسيكو ، وبالأصالة عن وفدى وباسمي شخصيا ، أن أتوجه بالتحية الحارة لذكرى هذا الراحل العظيم ، زعيم الشعب الصيني البطل ، رجل قرننا العظيم ماوتسي تونج ، لقد مات الرئيس ماو ، ولكن كما عبر الشعب الصيني ، فان عمله سوف يظل فى ذاكرة الانسانية كمثل على الشجاعة ، والبسالة ، وانكار الذات ، فى توجيه الشؤون العامة لدولنا . ان جمهورية زائير ، التى اتاحت لها الفرصة لان تقدر ، حق قدره ، العمل المفيد الذى قامت به منظمنا ، ماتزال تتمسك تمسكا شديدا بمبادئ الميثاق الاساسية ، وتؤكد من جديد تأييدها للمثل العليا للعدالة ، والسلام ، والوفاق ، التى تعتبرها اساسية فى سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء . ان جمهورية زائير تشدد بصفة خاصة على سياسة حسن الجوار ، والوفاق ، والتعاون ، مع كل الدول المحبة للسلام والعدالة .

اننا مقتنعون ان جميع البلدان التى تجتمع وتمثل فى هذه القاعة ، سوف تقدم لكم ، سيادة الرئيس ، المساعدة التى تحتاجون اليها لانجاز مهامكم . ان جمهورية زائير تؤكد لكم استعدادها الدائم ان تعمل دائما فى نطاق المثل العليا للأمم المتحدة .

وبصدد هذه المساعدة وهذا العون اللذين ينبغى ان يقدموا لكم ، فاذا كان مايقال حقا من أن نصيب البشر يعّد حاكما أعلي فى عمل المؤسسات ، الا أن الاطار الهيكلي والتنظيمي نفسه ، ينبغى ان يكون ملائما ، بيد أن عدم ملائمة النصوص التى تحكم منظمنا فى الآونة الراهنة ، فى حاجة الى اعادة نظر خاصة وان غالبية البلدان ترى ضرورة مراجعة الميثاق ، حتى يتمشى مع الظروف الراهنة .

ان زائير من جانبها تطالب بهذه المراجعة منذ سنة ١٩٧١ ، وهذا المطلب قد أكد من جديد بصورة رسمية بأعلي صوت فى بلادنا ، ألا وهو المواطن موبوتو سيسيكو رئيسنا . ومن بين القطاعات الاكثر انتقادا ، بصفة خاصة تكوين مجلس الامن ، من حيث توزيع اعضاءه الدائمين على اساس القارات ، وليس من نافلة القول ان نذكر بالطريقة التى يستخدم بها

حق النقض في مجلس الامن . ان هذه الهيئة الاخيرة التي تعتبر رسالتها الاولي هي حماية السلام ، تبدو اليوم وبصورة متزايدة ، كمحفل لتسوية الحسابات . ان مبدأ استخدام حق النقض وتجاوز الحدود في استخدامه ، لا بد ان يعدل حتى يكون في صالح المنظمة التي ينبغي أن تكون مستجيبة لرسالتها العالمية .

ان روح الأمم المتحدة ذاتها تعتمد على المفهوم الذي كان سائدا غداة الحرب العالمية الثانية ، أي بمفهوم نادى المنتصرين ، الذين عقدوا العزم على أن يستفيدوا من انتصارهم ، لكي يعاقبوا المهزومين ، وذلك بحملهم على أن يدفعوا ثمن جرائمهم . واخيرا فان الانتقام والسيطرة ، قد سيطرت في النهاية على روح التعاون السلمي والمساواة .

وأخيرا ، بل وفي داخل المنظمة ، تبيدولنا الحاجة الى ضرورة ترشيد عدد من الاجهزة ، واللجان والهيئات الفرعية حتى يمكن تبسيط شؤونها .

ان مراجعة الميثاق لا ينبغي ان تبدو على اساس انها خسارة للامتيازات ولكن كسعى لوثام اكبر ، وعدالة اكثر وانصاف اكبر . فضلا عن ذلك ، فان منظمة ذات طابع عالمي مثل منظمتنا ، لا يمكن ان تجد اساسا لها في ظل الامتيازات والسيطرة والاستغلال .

هل هذا هو السبب في تعثر اعمال اللجنة التي تعنى بتجميع كافة المقترحات المتعلقة بتعديل الميثاق ؟ اننا لا نعرف شيئا عن هذا الموضوع ، ولكن لا بد ان يحدونا الأمل في ان حلولا مناسبة سوف يمكن التوصل اليها حتى تحقق منظمة الامم المتحدة - على افضل ما يمكن - مثلها الاعلى . واذ كان لا ينبغي التسرع في هذه المهمة فلا ينبغي كذلك ان نقبل بالمماطلات المشؤومة التي تقوم على الانانية .

تلك هي الشروط المسبقة التي ينبغي ان تكون ملهما للامين العام في الاضطلاع وانجاح هذه المهمة . ان حسن نية كل منا لا ينبغي ان يشكك فيها ، ولا بد ان يتآزر الجميع من اجل احداث تغيير العقول الحاضرة .

ومن ثم ، ومن هذا المنطلق القائم على الانصاف ، وعلى تجاوز الذات في اى حوار يقام ، اود ان اتناول على التوالي اهم المشكلات التي تطرح على مجتمعنا العالمي ، والتي يقتضى حلها التفكير والعمل المنسق فيما بيننا جميعا .

ولكن قبل ذلك دعوني اقول انه استجابة للرسالة العالمية لمنظمتنا ، فانه يسعدنا ان نلاحظ ان دائرة اسرتنا تتسع باستمرار ، وفي اطار هذه المشاعر ، فاننا نرحب احر الترحيب بكل البلدان التي انضمت منذ الدورة الثلاثين الى اسرة الامم المتحدة العظيمة واثرت اعمالها . هذا ، وبصفة خاصة ، ينطبق على جمهورية سيشيل الفتية التي تقيم معها بلادى علاقات مشرة قائمة على التعاون الخصب في ظل التفاهم والتضامن .

وختاما لهذا الفصل ، فان وفد بلادى يرجو بالنسبة للبلدان التي طرقت باب منظمتنا ، والتي لم تحتل بعد مقعدها في هذا المحفل ، يرجو ان تنضم اليها في مستقبل قريب جدا . وبعد القاء هذه الاضواء ، اود ان اتناول الآن المشكلات المتعلقة بنزع السلاح ، وبالارهاب الدولي ، وبكوريا ، وبالشرق الاوسط ، وبالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وبمؤتمر قانون البحار ، واخيرا بالموقف في الجنوب الافريقي .

انني اعتقد انني اترجم شعورا عاما ان اؤكد ان الشغل الشاغل في الآونة الراهنة هو — تخوف الانسانية على مستقبلها ، هل سوف يتمكن الجنس البشرى من البقاء بعد تكديس وسائل الدمار هذه ، وما هو شرط ذلك ؟ هل سيكون الشرط قيام انسانية حرة متحررة من العوائق المادية ومن السيطرة ومن استغلال بشر آخرين ؟ تلك — على ما اعتقد — هي المعادلة التي ترتبط بها كل المشكلات التي سوف نتناولها هنا .

ومنذ ان ظهرت على كوكبنا هذا وسائل بشعة من وسائل الدمار كدستها الدول الذرية ، فان الانسانية بدأت تتخوف بالنسبة لبقاء عنصرها البشرى لأن الاستخدام الشامل لمثل هذه الاجهزة التدميرية ، يعني النهاية الفورية او القريبة للحياة البيولوجية على الارض .

يرى بعض المتفائلين انه لا بد ان نثق في الانسان ، وهم يعتقدون ان الانسان سوف يظل محتفظا برصانته ويفكره الرشيد حتى لا يستخدم وسائل الدمار هذه . وبودى ان اضم صوتي الى هذا الامل ، ولكن لا بد ان نقول كذلك ان تكديس وسائل الرعب هو الذي سوف يحول دون مالكي اسلحة الدمار هذه من استخدامها .

ولكن بعد ان انجرفت في دوامة الخوف وفي دوامة الردع فان كل الدول التي لديها مثل هذه الوسائل بدأت تدخل في سباق مجنون للتسلح ، ولكن بسبب قيم وسبب مصالح متصارعة فان كل دولة من الدول تحاول الانتماء الى ناد من الاندية من اجل ترجيح كفتها على الأخرى . ويبدو من المنطقي بالنسبة لنا ان نعتقد ان البشر لن يستمر في صناعة هذه الاسلحة دون اى امل في استخدامها ، وان النتائج التي تتعرض لها البشرية من مثل هذا الاحتمال تجعل ان نزع السلاح ينبغي ان يكون قضية الجميع ، وليس قضية البعض .

ان المسألة تبدو بسيطة في حلها لأن منع الاسلحة النووية ينبغي ان يطبق على كافة امم الكرة الارضية . ان عبارة عدم الانتشار تحتوى على شئ من التمييز لاسيما وانه يكرس درجات متفاوتة من القوة ، وبالتالي فاننا لا نستبعد الحظر بل على العكس نؤكد هذا الحظر ونبقي عليه .

ان هذا الحلم الغيبي هو الذي يحتوى على حلم الانسانية في مقتضيات التضامن العالمي ، وفعلا فان الاقتصاديات والتوفيرات التي يمكنها ان تستحقق في هذا الصدد ، يمكن ان تستخدم في مشروعات مفيدة للبشرية مثل مكافحة الفقر والمرض .

وانا ابتعدنا عن هذه الرؤية من الاشياء فينبغي ان ننتاسي مفهوم نزع السلاح

وتتخلصى عن عالمنا الى مصيره المحتوم والاعتراف بعجزه ، ومنتظر ان تنفجر الأزمت العديدة التي تحطم الانسانية .

ان هذه الحالات المتفجرة طبقالما نما الينا هي بين غيرها الموقف السائد بالنسبة للعلاقات بين شطرى كوريا وهكذا ، فاننا نتساءل عما اذا كانت قضية كوريا التي هي بسيطة في أساسها ، انما تتعقد من مقدميها المشبعين بدعاية الاطراف المعنية ، فما هو العائد الحقيقي في هذا الموقف ؟

ان طرفي شعب مقسم يقال انهما قد أبديا رغبتهما في التوحيد وبالتالي فقد نشر منذ عام ١٩٧٢ بيان في هذا الصدد .

ويبدو انه منذ ذلك الحين ، فان عملية التوحيد اخذت تدور حول نفسها في حلقة مفقودة وتشير سخط هؤلاء * وهؤلاء * متسببة في تضخم البيانات من الطرفين ، والمذكرات والمذكرات المضادة التي يتناولها الطرفان فيما بينهما .

واخيرا فان الزعم بفشل هذه المفاوضات راجع في الاصل اما الى القوات الاجنبية الموجودة في الجنوب واما التي تحت علم الامم المتحدة . واما من جراء المعاهدات التي ابرمت مع الولايات المتحدة بصفة خاصة .

ويقال ايضا ان وجود هذه القوات في الجنوب انما هو عدوان ضد الشمال وان مجرد هذه الحقيقة فانه من المعجزة الا تتفجر الحرب ويستدرج من ذلك الى نتيجة هي اننا ينبغي ان نقصي القوات المسلحة الموجودة في الجنوب والتي تتسبب في خطورة الحالة في الشمال . هذه كلها امور لا تزال تحوم حولها ظلال ومن الواجب ان نتساءل عن في الشمال أو الجنوب يرغب في التوحيد رغبة صادقة ؟ كلاهما أو احدهما والا فهل الامم المتحدة هي التي تدعو الى التوحيد ؟ .

هذه كلها نقاط تساؤل ساذجة لم نحظ بعد باجابة عليها ، لان سكان جنوب كوريا وشمالها راشدون اذا تعهدا بالوحدة فلا بد ان يقدموا على ذلك . ان مشكلة توحيد جزئي كوريا لا يمكن الا ان تعتبر مشكلة سكان كوريا انفسهم ، عليهم تسويتها بكل حرية واستقلال ، بعيدا عن اى ضغط اجنبي من هذا الطرف أو ذاك ، وانا كانت الامم المتحدة ، او بعض اصدقاء مخلصين لديهم نصائح واعتبارات يدلون بها في القضية فينبغي على الطرفين ان يتفقا اتفاقا واضحا وان يستمع الى الطرفين وحدهما مع استبعاد اى طرف آخر غيرهما ، ينتمي الى نزعة ما .

ولكن لسوء الحظ فان ما نلاحظه هو مشروعات قرارات ومشروعات مضادة للقضية الكورية كلها مرهونة بعناصر غير موضوعية وهي التي اشرت اليها سالفا ، واننا نميل الى ان نؤيد نظرية الاصدقاء ، فالبعض يؤيد جلاء القوات الاجنبية لانه طرف وفي ذلك زوال لسلطة امريكا ، وآخرون يعارضون في ذلك لانهم يرون فيه تسلا لشبح الشيوعية السوفيتية للبلاد ، وباختصار فان موقف هؤلاء اولئك يعتمد ، لا على اعتبار مصالح سكان كوريا ، ولكن على انتصار النزعات والكتل .

اما فيما يخصنا فنحن مانزال نؤيد المبدأ القائل بان توحيد الكيانين ينبغي ان يتم بصورة سلمية على يد الكوريين انفسهم طبقا للظروف والشكليات التي يتفق عليها الطرفان بالتراضي . ان الامم المتحدة التي تقع تحت قيادتها القوات الدولية في كوريا الجنوبية لها السلطة في حل هذه القوات . ان خطر الحرب ، كما يندد به ، يبدو أنه من الحكمة والنزاهة ان نقيم اسبابه ونفكر في حلولة اللازمة لاننا اذا اردنا السلم فلا يسعنا الا ان نقول ان حرب ١٩٥٠ التي بلورت الانقسامات الحالية كانت نتيجة عدوان قوات اجنبية على البلاد وبالتالي فان حل مشكلة كوريا ينبغي

ان يراعى الارادة الحقيقية لطرفي كوريا لا المطلقتين من الخارج الذين يلعبون دور المساعي الطيبة .

ان مشكلة الشرق الاوسط ، وكنت على وشك ان أقول " قضية الفلسطينيين " المسجلة بانتظام في جدول اعمالنا ، ليست قضية داخلية فلسطينية تتطلب اتفاقا بين الفلسطينيين في المقام الاول ، بل على العكس فاننا امام قضية دولية في جوهرها وفي مظاهرها .

ان موقف جمهورية زاعير من هذه المأساة لم يتغير منذ أن اعطه السيد مويوتوسي سيكو من فوق هذه المنصة ، وهو موقف يتلخص اولا في كون كل دول المنطقة لها الحق في الوجود داخل حدود معترف بها ومضمونة . ان مشكلة الحدود الآمنة أمر لا يمكن ان يكون مضمونا الا بارادة الذين يتكفلون بذلك .

وبالتالي فان دولة اسرايل ينبغي ان تجلوعن الاراضي التي احتلها بعد الحرب والا فاننا بذلك نضفي المشروعية على سياسة العدوان والامر الواقع غير المقبولين في العلاقات الدولية . ومن جهة اخرى فاننا نؤكد المبدأ القائل بان الشعب الفلسطيني الذي طالما تألم له الحق في وطن له ومن الظلم والاحفاف ان هذا الشعب مايزال يعيش ذلك التيه الذي عاشه اليهود منذ قرون وليس هناك من سبب لان نحرم الشعب الفلسطيني من وطن بينما منحناه للشعب اليهودي . ان ضميرنا ينبغي ان يكون واعيا لمأساة هذا الشعب الذي نحرمه بالرغم من تأييدنا له بالكلام . وفي هذا الصدد ، فان امام تطور المأساة اللبنانية التي نتمنى ان تنتهي قريبا . فان مسؤوليتنا الجماعية تجاه الشعب الفلسطيني قد اصبحت مسؤولية حادة .

والا مر يعني اولا اعادة الثقة لدى هذا الشعب لان التأملات التي نسمعها من الفلسطينيين دليل على ان ثقتهم قد اهتزت .

من اصدقاؤهم في الوقت الحاضر ؟ وفي من يستطيعون الثقة من غير ان يخشوا ان ينقلب عليهم في المستقبل ؟ لا يكفي فقط التصريح بصدقة الشعب الفلسطيني . ان هذه الصداقة ينبغي ان تظهر ، وتتجسم النوايا في اعمال تظهر بجميع الطرق . ان الذنب الصغير من الفير لا ينبغي ان ينسبنا الذنوب الكبيرة التي نقترفها نحن .

ان اليأس الذي يلاحظ من جراء عدم تفهمنا لهذا المجتمع يمكن ان يكون سببا في أعمال

متطرفة سوف نأسف عليها . ان هذه الاعمال سوف يكون الهدف منها لفت النظر الى هذه المأساة وهم في هذه الحالة مرغومون لا مختارون فيما يفعلون .

بالنسبة للمشكلة الدولية الخاصة بالارهاب الدولي فان مجلس الا من قد نظر في شهر تموز/يوليه من هذا العام في قضية تبرز جانبي هذا الارهاب ، اختطاف الطائرات من جهة ، وخرق وانتهاك سيادة دولة عضو في الامم المتحدة من جهة اخرى . وأثناء المناقشة فان معظم الخطباء نددوا بكل انواع الارهاب سواء كانت منتسبة الى دول ام لا . ان منظمة الوحدة الافريقية قد اصدرت قرارا نددت فيه باعمال القرصنة وتحويل الطائرات والاستيلاء على الرهائن . هذه الممارسات ينبغي ان يندد بها ومن المرغوب فيه وجود تنظيم دولي مناسب تتخذ فيه الدول تدابير ملائمة في هذا الصدد . ان المجتمع الدولي ينبغي ان يندد بالقرصنة التي تمارسها الدول مهما كانت الاسباب والدواعي التي تدفع الى مثل هذه الاعمال .

ان مفهوم الدفاع عن النفس واحتياجات الدول ينبغي ان ينظر اليها بحذر ، خصوصا اذا كان نابعا من الذين يمتلكون القوة ويميلون الى استخدامها ضد المستضعفين . ومن ثم رأى مجلس الامن الذى شلت فاعليته الا ساليب التي نددت بها في بداية هذه الكلمة ، ان لزاما عليه ان يصدر مضبطة جلسة يسجل فيها قصوره ويؤجل فيها جلساته دون اصدار حتى مجرد اداة مبدئية . وينبغي الا يدهش المرء ان من ان اعمال القرصنة الخاصة او تلك التي تنظمها الدول سوف تجد في مثل هذا المسلك تشجيعا وحفزا لها ، والدليل على ذلك ، وكره على عملية اسرائيل في عنتيبي علمنا بعد ذلك باسبوعين ان جنوب افريقيا اعتدت على زامبيا من خلال غارة جوية اسفرت عن اربعين قتيلًا ، وهذه هي الغارة التي ادانها مجلس الامن . ومع ذلك لا يكفي في اعمال القرصنة هذه ان ندينها في حد ذاتها . ونحن نتناولها بالبحث لان معظم هذه الاعمال ليست سوى نتيجة لموقف مفرج ينبغي علينا ان نجد له حلا قبل اى مشكلة اخرى .

وبعد طرح هذه الاعتبارات يطيب لي الان ان استعرض معكم ما اعتبره بمثابة اكثر مشاكل الساعة حدة ، وهي اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومؤتمر قانون البحار والموقف في الجنوب الافريقي .

وبوسع المرء ان يؤكد ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يشكل احدى كبرى قضايا الساعة . ويكفينا ، في هذا الصدد ، ان نشير الى عدد من الاجتماعات الدولية التي كرست لهذا الموضوع الا وهي دورتي الجمعية العامة السادسة والسابعة الاستثنائيتين ومؤتمر الامم المتحدة الرابع للانماء والتجارة في نيروبي ومؤتمر حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، والحوار بين الشمال والجنوب . . . الخ .

أليست تلك دلائل على اهمية القضية ؟ ان دول العالم اجمع تنتظر قيام فلسفة ومفهوم جديد في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ؟ وضرورة اتسامها بمزيد من العدالة والانصاف والانسانية .

وانا كان من دواعي سعادتنا ان نشهد اضطرابا في عدد هذه الاجتماعات ، ومدى اهميتها ، فاني اتساءل عما اذا كان لا ينبغي على المرء ان يتوخى التحفظ بالنسبة للنتائج المحرزة حتى هذا اليوم ، جبال من العمل تمخضت فولدت فئراننا .

وبينما البلدان التي تأخذ باسباب التجهيز الصناعي تطرح المشكلة من زاوية العدالة والا نصاب والتوازن والتضامن والتعاون ، يساورنا انطباع بأن البلدان المتقدمة النمو ترى في ذلك ساسا خطيرا بامتيازاتها ، ومن ثم لا تعكف على بحث هذه المشكلات المطروحة الا بغتور وينوع من التنازل .

ومع ذلك ، فلقد انشروا صرنا بما ورد من كلمات مفعمة بالا نسانية والتوازن حول هذه القضية في البيان الذي القاه السيد شورن رئيس وزراء لوكسمبرغ رئيس الدورة الثلاثين للجمعية العامة من اعلا هذه المنصة حتى وان كنا لا نشاطره تفاؤله بالكامل حول النتائج المحرزة .

ان البلدان المجهزة صناعيا ينبغي ان تقرباً العالم المختل القائم على الامتيازات وسيطرة البعض على البعض الاخر لا يمكن الا ان يكون عالم شقاق وبغضاء ، عالم تثقل كاهله مشاعر الخوف التي تتبدد معها اية احتمالات للتعاون الحقيقي . اننا لا نطالب بالشفقة ، ولكننا نطالب بالعدل وعلى الاطراف الاخرى ان تقر بالحقيقة المريرة التي مؤداها ان الامتيازات غالبا ما تقوم على تراكمات من الظلم ينبغي ان تختفي .

وابلغ مثال على ذلك ، يتصل بالمواد الاولية التي تنتجها البلدان النامية ، والتي يحدد اسعارها المشترون ، اى البلدان المجهزة صناعيا . ان سمة التقلب المستمر المقترنة بهذه الاسعار تلحق ضررا خطيرا باقتصادياتنا التي يتعين عليها في بعض الاحيان ان تعوض انخفاضات مفاجئة تصل الى معدل الثلاثة امثال ، في حين لا تكف في الوقت ذاته اسعار سلع التجهيز الصناعي المستوردة من البلدان المتقدمة النمو عن الارتفاع بنسب هائلة . واذا ادخلنا في حسابنا حقيقة مدى التدهور الذي تتعرض له العملات التي نبيع بها موادنا الاولية بسبب التضخم الكاسح لا دركنا ، بصورة افضل ، مدى المآسة التي تعيشها بلادنا .

وخلال عام ١٩٧٦ ، شاركت البلدان غير المجهزة صناعيا في لقاءات حاسمة بالنسبة لهذا العقد الانمائي . ومن بين هذه اللقاءات ، كما نعلم جميعا ، تلك التي عقدت في نيروبي ، كولومبو والمكسيك . وكانت فرصة رائعة لتنسيق المواقف وتلاحم الصفوف في نضال الشعوب النامية مطالبة بأن تقسم مع الشعوب المتقدمة تكنولوجيا تلك الثمرة التي حققتها من مواردها الطبيعية .

ومن نافلة القول ان نعود ، بصورة منتظمة الى الحديث عن القضايا التي نوقشت في مختلف

هذه المحافل . ان الانماء الجماعي ينبغي ان تتم دون ما تمييز . ونحن نعتقد ان مؤتمر باريس ، بدوره ، سوف يكون بمثابة واحد من تلك الامال التي نتطلع اليها ، برغم عدم ظهور اية بادرة تنبؤ بنجاحه حتى يومنا هذا .

ان ضخامة وتنوع الموارد الطبيعية للبلدان غير المجهزة صناعيا ، ينبغي ان يشكل ، خلال هذا العام ، حجر الزاوية لتضامنها .

ولزاما علينا ان نعترف ان الازالة السياسية التي كان يفتقر اليها كثيرا التعاون الاقتصادي

الحقيقي بين الدول غير المجهزة صناعيا قد تجسدت حقيقة واقعة من خلال اعلان الاشتراكات في الصندوق المشترك للمنتجات الاساسية ، ليس فحسب من قبل البلدان الاقل غنى ، ولكن ايضا من قبل البلدان المجهزة صناعيا التي شاءت ان تستجيب للمبادرات الجسورة التي تقدمت بها البلدان النامية . وكانت هذه المبادرات قد تكشف من قبل عند اقرار ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية وخلال الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخلال المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في ليما ، الخ .

ان التعاون بين البلدان النامية يشكل - في نظرنا - الشرط الذي لا غنى عنه والذي يلقي

الاضواء مرة اخرى على مفهوم التكافل . لقد كانت " المكسيك " خطوة اولى ، ويحدونا وطيد الامل في ان تستمر الانطلاقة من خلال مؤتمرات اخرى على غرار مؤتمر المكسيك .

ويدافع من الرغبة في ان نضفي على العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية روحا من العدالة

والانصاف اتفقنا في نيروبي على ان نجري خلال هذا العام مفاوضات بشأن وضع برنامج متكامل وصندوق مشترك خاص به . وقررنا ايضا اجراء مفاوضات لعقد اتفاقات دولية تتناول العديد من السلع .

وحيث ان تعهدات نيروبي وجدت مصداقا لها في الدورة الحادية والستين للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي ، يحدوني الامل في ان تشارك البلدان غير المجهزة صناعيا ، والبلدان المجهزة صناعيا في هذه المفاوضات تحركها ارادة حقيقية ، في التوصل الى نتيجة ملموسة .

وتلك مناسبة للتذكير بان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في موريشيوس قد قرر

الدعوة الى اجتماع طارئ لوزراء خارجية افريقيا لبحث ملف الازالة الهام . وسوف يعقد هذا الاجتماع

في الفترة من ٥ - ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ في كينشاسا عاصمة جمهورية زائير . ونحن في

زائير ، نعتقد بصدق ان افريقيا التي عانت كثيرا من التدخلات العسكرية الخارجية في حاجة الى تأمين

انمائها لجرارات ولوريات اكثر من حاجتها الى الدبابات والصواريخ .

رغبة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على اساس اكبر من العدالة والانصاف فـقـد عقد مؤتمر قانون البحار .

وفي اطار مفاوضات من هذا النوع حيث يكون للمشاركين مصالح جمعة ، تكون أحيانا متباينة ، يمكن الدفاع عنها ، فانه لا يمكننا ان ننتظر نتائج أو نجاحا يسيرا وعاجلا ، ولكننا يمكن أن ننتظر تقديما ولو بطيئا ، ولكن ليس تراجعاً في هذا الاطار . وبالمقارنة بين مؤتمر نيويورك وبين مؤتمر جنيف وكاراكاس ، تبدد ونيويورك في رأى بعض المراقبين على أنها خطوة الى الوراء في التطور البطيء الذى كان قد بدأ في الظهور .

ان المؤتمر الخاص بقانون البحار يستجيب للقلق الذى يثيره تزايد سكان العالم واحتياجاتهم المتزايدة ، والتي تجعلنا نخشى نوعا من استنفاد الموارد الموجودة في قارتنا ، الا أن اعمـاق المحيطات التي تشكل ثلاثة أرباع مساحة العالمنا تحتوى على امكانيات ضخمة للغاية يمكن أن تعطى امكانيات لتدعم ولتؤكد عدم نضوب قاراتنا .

ففي هذه الظروف فان استغلال أعماق البحار هو فرصة الغد التي يجب أن تنتهزها الانسانية ، الا أنه يجب علينا أن نقوم باحتياطات معينة حتى لا يكون هذا التراث المشترك ميزة للقوى على حساب الآخرين ، والا فان هذا سوف يكون تكرارا لنفس الظلم والاطغىاء التي نندد بها ونقاومها الآن . هناك مشاكل عدة تشور في اطار هذا المؤتمر أرجو أن تسمحوا لنا بأن نتوقف عند الجانب السياسي للمسألة لأن فيها جوهر المشاكل .

ومهما يكن من أمر فان قانون البحار الجديد لا يسعه أن يتناسى الدول غير الساحلية أو شبه الساحلية أو المتضررة جغرافيا ، كذلك فان استغلال أعماق البحار في المستقبل ينبغي أن يحترم البيئة التي طالما عانت من التلوث .

وبعد أن يؤخذ بهذه الاحتياطات أتقدم ببعض المبادئ الأساسية التي يرى وفدى أنها ينبغي أن تسود المفاوضات القادمة .

من الضروري ان ننشئ في نطاق قانون البحار الجديد هيئة دولية نسميها سلطة أو لجنة ، هذه السلطة الدولية ينبغي أن يكون لها حد أدنى من الامتيازات الادارية والقضائية للبت في النزاعات

بين الأعضاء وأن ننظر في الانتهاكات المحتملة لقواعد قانون البحار ، لاننا اذا ما أنشأنا هذه السلطة، ولم تكن تتمتع بهذا الحد الأدنى من الامتيازات للحفاظ على النظام والانضباط فاننا سوف نجد أنفسنا أمام فراغ لا بد من سده منذ الآن .

ومن ناحية الاستغلال نفسه فاننا نرى أنه من الضروري ألا يكون هدفه الاساسي ، أو نتيجة له عرقلة أو منافسة انتاج البلدان النامية او البلدان المتخلفة للمواد الأولية . ان الاستغلال ينبغي أن يكون هدفه الاساسي هو سد العجز المشترك ، وأن يستجيب للاحتياجات التالية :
أولا ، بالرغم من الفوضى السائدة في تحديد امتداد البحر الاقليمي فانه ينبغي أن نتفق على نزعة معينة للحد من شقة الخلاف .

ثانيا ، بالنسبة للمنطقة الاقتصادية فانها ينبغي أن تكون خالصة للبلدان الساحلية دون أن تمس بحقوق الملاحة ، أو الوصول الى البحر الذي نقرحه للبلاد المغلقة أو شبه المغلقة .
ثالثا ، لا يمكن أن نؤيد مبدأ الوصول المطلق للثروات في أعماق البحار ، لان ذلك سوف يفتح بابا لقانون الغاب ، يستولى فيه الاقوياء على ثروات الضعفاء ، لأننا تحت دعوى التنافس الحر سوف نهرم صفقة مجحفة تستولي فيها الشركات الدولية أو الخاصة على كل الحقوق على حساب الآخرين .
أما خارج المنطقة الاقتصادية المتاخمة فان منح المناطق الخالصة في البحار العالية يمكن أن يكون أمرا خطيرا لأن الاستكشاف بالتوابع الصناعية أو الوسائل الأخرى التي تمتلكها البلدان القوية سوف يتم على حساب البلدان الضعيفة .

وينبغي ألا يدفعنا التقدم والرقى في المفاوضات الى أن نعمل على الاستعجال فـي المعادشات .

فطالما أن الهدف هو التوصل الى استغلال أعماق البحار ، فان الشركات الخاصة أو الدولية في البلدان المتقدمة تمتلك وسائل مالية وفنية ملائمة فانه لا يسعنا الا أن نحتفظ بحلول ثلاثة ، هي كما يلي :

الحل الأول ، هو انشاء مؤسسة تشترك فيها كل الدول الأعضاء في المؤتمر على أن تتعهد المؤسسة باستصلاح أعماق البحار ، وهذه هي الطريقة المثلى نظريا ويبقى لنا الآن معرفة متى يمكن

أن تخرج هذه المؤسسة الى الوجود ، وماهي الوسائل التي يمكن أن تمتلكها للقيام بمهمتها على أكمل وجه . وما من شك في أننا نؤيد مثل هذا الحل الذي من شأنه أن يضمن الصالح المشترك .
الحل الثاني ، هو ان نترك للشركات الخاصة والدولية حرية الوصول الآلي الى استغلال أعماق البحار دون أية رقابة خاصة تلك المتعلقة بمقتضيات الأمن والمرتبطة بالسرية الفنية وبسراة الاختراع .

ان مثل هذا الافتراض يبدو لنا غير مقبول لأن أعماق البحار سوف تصبح حينئذ نهبه لبعض البلدان الصناعية ، كما أنه لايسعنا ان نؤيد الحل الرامي الى دفع هذه الشركات لجزء من أرباحها ، الى السلطة الدولية لأن هذا سوف يكون بمثابة صدقة وهذا أمر لا علاقة له بمنظمة تأسيسية .
ويبقى هناك حل ثالث اقترحه الأخ من نيجيريا ، ويرمي باختصار الى انشاء شركة أو جمعية تشترك فيها الشركات الخاصة أو الدولية التي تمتلك الوسائل الفنية لاستكشاف أعماق البحار .
وفي الواقع فان الاقتراح الأخير بديل للخيار الأول ، والعراقيل أمام تأسيس مثل هذه الشركة ، هي شبيهة بما نجده في الاقتراح الأول ، فاذا ما حصلنا على الوسائل المالية الضرورية لهذه الشركة فانها تستطيع أن تبقى سيدة أمرها ، وتستعين بخدمات الشركات الاستكشافية التي تعمل من الباطن وهذا في الواقع صحيح أيضا بالنسبة للحل الثالث ، فمن البديهي أن المؤسسة أو الشركة كما يتم تحديدهما ، يمكن ان تستعين بالمتعاقدين من الباطن .

والفرق الوحيد هو هل تقبل مثل هذه الشركة أن تكون متعاقدة من الباطن أم لا ؟ ومهما يكن من أمر فان الحلين لا يتنافيان ، وهذا هو ما يسعى اليه وفد زائير لمعالجة المشكلة .
ان تحليلي قد يبدو طويلا في هذا المجال وهذا دليل على اهتمامنا ، وتعبير عن الاهمية التي نوليها لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . والحل الموفق في هذه المسألة هو معرفة هل هذا الحل مرآة خادعة أم أنه يضفي نورا على التضامن العالمي .

سوف انتقل الان الى الموضوع الطح الهام الاخير الذى لا يمكن ان نؤجل حله . وانني اقصد بذلك الموقف الحاضر في جنوب افريقيا .

ولعل ضميرنا قد تخدر بالفظائع الحربية التي احزنت جيلنا ، وبالتالى لعل هذا الضمير لم يعد يتحرا، لمثل هذه الفظائع ولهذه المأساة الوحشية التي تدور رحاها في افريقيا الجنوبية حاملة مواكب من الحزن والاسى .

ان اقلية من المعمرين لا خلاق لهم ولا قانون باسم مبادئ التفوق العنصرى واللونى تضرب عرض الحائط بالمبادئ الاساسية من حضارة جيل لا نذب لسه الا انه يطمح الى الكرامة الانسانية . ان هذه المذابح لا يمكن ان تنسينا حتى بعد بيتر ابراهامان دماء هؤلاء السود دماء حمراء .

ان مأساة افريقيا الجنوبية ليست حديثة العهد . ففي كل دورة للجمعية العامة للامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة تثار فيها ايضا هذه المسألة بنفس الشدة والقوة والمرارة ، وتخصص لها تقارير ضخمة ، طبقا لأعراف منظمتنا ، مشيرة عدم المبالاة مع الاسف . ولكن بالنسبة لافريقيا لايسعنا الا ان نعرب عن ارتياحنا لسبيل التحرر الذى فتح الباب لاستقلال مستعمرات البرتغال سابقا وغيرها من الاقاليم .

ومع ذلك ، فان هذا التقدم في طريق الاستقلال في العالم لن يتم مادامت زمبابوى وناميبيا ترزحان تحت سيطرة الاستعمار ، وما دام التمييز العنصرى سائدا في افريقيا الجنوبية . ان الحرية والاستقلال حق لا يتجزأ من حقوق الانسان ومن تراث الانسانية ، فاذا حرمت منهما شعوب فان حريتنا سوف تكون معرضة للخطر . وان حركة التحرير كحركة لا رجعة فيها في عجلة التاريخ ، ولا يسع أحد ان يتجاهلها لمدة قصيرة .

اما بالنسبة لزمبابوى ، فان الوضع واضح ، فبريطانيا العظمى ، وهى الدولة المديرة ، ما تزال تحتفظ بمسؤولية السير بهذا الاقليم الى الاستقلال . وان الاسرة الدولية لا يمكن ان تقبل الاعلان غير الشرعى لاستقلال المستوطنين .

وفي نطاق منظمة الوحدة الافريقية ، فان زائير قد ايدت ادبيا وماديا الكفاح الذى يخوضه شعب زمبابوى ضد الاستعماريين . كما ان منظمة الوحدة الافريقية ، من جانبها ، قد ناشدت

الضمير العالمي تأييد هذا الكفاح . ولكن أولي الامر في بريتوريا قد ظلوا يولون آذانا صماء لجميع النداءات التي وجهتها الاسرة الدولية .

لقد آن الاوان ان للتذكير بكلمة رئيس الجمهورية عند ما خاطب هذه الجمعية الموقرة في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ حيث قال :

" ان الثمرة لا تسقط الا عند تمام نضجها ، ولكن امام اعاصير التاريخ فان الثمرة تسقط سواء كانت ناضجة أم فجة " . (ص ٥٣ - ٥٥ A/PV.2140).

وان حركة التحرير حركة لا رجعة فيها ، ولا يمكن للعنف او الدهاء او الحيلة أن يصدوها . بالعكس ، فان العالم يشهد تحولا جذريا للكفاح في هذا الجزء من القارة ، وان الشعب الاسود في افريقيا الجنوبية ينظم نفسه ويخوض كفاحا مريرا حاسما .

ان عجلة التاريخ تدور بسرعة في افريقيا الجنوبية وتزداد يوما بعد يوم . وان هذه الحقيقة العالمية التاريخية الشاملة قد ادركتها شعوب افريقيا وامنت بها مدفوعة بثقة لا تتزعزع في المستقبل . وان جماهير سويتو والكسندرا وغيرها قد وجهت النداء الذي يرفض التحدي وهى تخوض كل معارك النضال ضد العنصرية .

ومنذ انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا التي كانت دعامة التمييز العنصرى ، لم يتبق شئ على ما هو عليه ، وان العديد من الانقلابات في جنوب افريقيا في الشهور الاخيرة قد عجل بحركة التاريخ .

وهكذا بدأت فجأة تتفتح اعين المتشككين وتنقش الاساطير التي طمست الصورة الحقيقية . كلا ، ان افريقيا الجنوبية ليست بالجنة للملونين . كلا ، ان اوضاع الملونين في افريقيا الجنوبية ليست من الاوضاع التي يمكن ان يحسدوا عليها مثل باقي افريقيا كما حاولت الدعاية المغرضة ان تروج . كلا ، ان الدول الافريقية وجميع الامم المحبة للسلام والحرية لا تبالغ في وصف الوضع في افريقيا الجنوبية .

ومن المؤكد ان القضية كان يمكن ان يكون لها صدى اكبر اذا كان لدى الملونين في افريقيا السلاح السحري للنفط ، او اذا استطاعوا ان يلوحوا بفرض الحظر على المنتجات الغذائية .

وتجاه مأساة جنوب افريقيا ، فان بلادنا المستقلة في افريقيا قد رفضت دائما اجراء الحوار مع الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا ان اننا نعتبر وبحق ان الحوار كان يجب ان يقوم على الطبيعة لأنه لا يمكن التوصل لأية نتيجة ذات قيمة الا بمشاركة السكان المعنيين ، وان اى حل مفروض من الخارج مآله الى الفشل بالتأكيد .

بهذا المعنى ، فان الحوار المقترح سيكون وهما لأن الانظمة العنصرية للاقلية ، كانت ستمنح في الخارج ما ترفض ان تمنحه لمواطنيها في الداخل .
وأخيرا ، وهذا رأى حاسم ، فان السلطات العنصرية لم تقدم حتى وقت قريب اى دليل على حسن نيتها .

حقا ، احيانا يقدمون بعض التنازلات من وقت لآخر ، ولكنهم يتراجعون على الفور الى مواقعهم السابقة .

وأمام هذا الحوار الاصم ، وأمام كل هذه التعبيرات عن سوء النية ، لم يعد امامنا من خيار الا حمل السلاح مؤمنين ايمانا عميقا بحقيقة علمنا اياها الرئيس ماوتسي تونغ ، وهى ان النصر يقف على حافة البنادق .

ومع ذلك ، لا يجب على وجه التحديد ان تثار المشكلة بعبارات الانتصار ، التي تتسم بالمرارة ولكن بعبارات العدالة وتحقيق ديمقراطية الاغلبية . ان النضال المسلح الحتمي ، كما علمنا تاريخ التحرر من الآن فصاعدا ، هو السبيل الوحيد .

وفي المدى القصير ، فان العنف لا يخدم المصالح المتعارضة ، وفي المدى البعيد ، فان انظمة الاقلية محكوم عليها بلا رجعة بأنها سوف تخسر كل شيء ، وسوف تواجه حركة عنف مضادة .
ومن جانب آخر ، ليس هناك من شك في أن اغلبية الغد من مصلحتها ان تستفيد بقدر الامكان من الهيكل الاساسي للتنمية المتاح لها .

ان الثورة في جنوب افريقيا ليست بقضية داخلية او تخص بعض الدول ، ولكنها قضية المجتمع الدولي بأكمله وخاصة المجتمع الافريقي ، ولا يمكن أن يتم التلاعب بها تحت ستار تطلق الجماهير أو المزايدة لصالح السياسات الشخصية .

اننا نواجه اختبار قوة عنيف يمكن ان يكون لنتيجته النهائية مدى بعيد وهذا امر لاشك فيه .
ان الكرة موجودة في معسكر فورستر وسميث . وان الاغلبية الطونة قد ابدت الكثير جدا من
الصبر ، وان ساعة الاختيار الحاسمة قد حانت . ان بريتوريا وسالسيورى لا يمكن ان تخذعانا الان
بوعودهما وبياناتهما الخادعة .

اننا نتوقع أعمالا ايجابية وصادقة تؤدي بالاغلبية الى حكومات هذه البلاد ، والمرحلة الأولى هي
ناميبيا دون الاشارة الى زمبابوي .

في هذه المسيرة ، مسيرة النوايا الحسنة والتغلب على الذات ، فان الغرب بحجة عدم الرؤية
السياسية عليه دور هام يجب أن يلعبه ، وقد تجاهله حتى اليوم ، ولم يبق أمامه وقت كثير لكي ينجح
لأنه وفقا للروابط التي تربطه بالأقليات العنصرية ، الروابط التجارية والاقتصادية ، والروابط
الاستراتيجية ، فان الغرب يمكنه ، ويجب أن يقرر ، ان يدفع بجنوب افريقيا الى أن تغير من سياستها
سواء فيما يتعلق بناميبيا أو في داخل اتحاد جنوب افريقيا ، وحالة زمبابوي حالة صارخة .

ان سلطات الاقلية العنصرية ليست ضيقة الأفق كما تبدو و اذا كانت لم تدخل في الطريق
الصحيح حتي الآن فان ذلك بسبب التأييد الذي تتلقاه من حلفائها ، فاذا كنا نتحدث بلغة القوة
والعقل والحسم ، فان فورستر وسميث سوف يتخليان عن تشدهما .

وفي هذه الظروف اخذنا علما بمهمة الدكتور هنري كيسنجر في هذا الجزء من افريقيا . اننا
نفكر في زائير في أن نعارض ، من حيث المبدأ ، وبصورة مسبقة ، هذه المهمة كما فعل البعض ، لكن
هذه تعتبر عملية تملق للجماهير . ان هذه المهمة يجب تقديرها على أساس النتائج كما يحكم على
الشجرة من ثمارها . ان التاريخ لا يحب المهزومين ، وان هذه المهمة سوف تعود علينا بالخير ، وان
وزير الخارجية سوف يخرج وقد زاد وتدعم مركزه من هذه المهمة ، أما اذا فشل فانه سوف يواجه
التشكيك ، وكما نعلم فان الرأي الذي أصبح ملتبها لن يتأثر بعد الآن بالمنومات ، وان احتمال
اراقة ما الوجهه يضفي على مهمة وزير الخارجية الامريكي بعض الشجاعة التي تزيده عظمة ، وعلى أية
حال لم يفعل احد غيره خارج افريقيا أفضل منه من قبل . ولكن اذا ظهرت شواهد حقيقية لحسن
النية ، واذا انتهجت جنوب افريقيا بعزم طريق منح الاستقلال لناميبيا ، واذا بدأ ايان سميث بلا
مواراة عملية دخول الاغلبية في الحكم ، واذا ظهرت تطور حقيقي في الموقف ، فلا بد ان تكون لدينا
الأمانة لكي نعترف بهذا التغيير وان نسير وفقا لاتجاه الاحداث الجديدة دون ان نفقد يقظتنا .

انه من الممكن أن يواصلوا قتل السكان المنزوعي السلاح ، ولكن الانتصار النهائي حتمي ،
والوقت حليفنا ، ولا يمكن لأي نظام من أنظمة الظلم والاعتصاب أن يستمر الى ما لا نهاية . وبالتالي
ماذا يهم الموت امام الحرية والكرامة ، اذا فتحت ابوابها غدا ، فان هذه الكرامة والحرية سوف
تتأكدان ، وانني أستعيد هنا بعض عبارات أغنية شعبية في فنزويلا .

(ثم تحدث بالاسبانية)

”بوسعهم أن يقتلوا الانسان ولكنهم لن يستطيعوا القضاء على سمادته عند ما كان يراوده حلم التمتع بالحرية ” .

السيد ويلز (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان من حظنا السعيد في هذه الفترة أن تتأس أعمالنا ، فأنت الرجل المحنك الذى ستساعدنا خبرته على توجيه المناقشات في هذه الفترة الهامة ، وأعني بها دورة الجمعية العامة ، ومن حسن الحظ أن بلدك سرى لانكا قد كلف أيضا بمهمة تنسيق شؤون حركة الدول غير المنحازة وأن ذلك سوف يقيم عروة وثقى لتسهيل أعمال الأمم المتحدة في تيسير تنفيذ القرارات التي اتخذت في كولومبو ، وان الأمل يحدوني في أن هذه الجمعية سوف تستطيع أن ترتفع الى مستوى الأحداث وأن نتائج مفاوضاتنا سوف تتسق مع مبادئ العدالة التي نناضل جميعا لتحقيقها .

ان من دواعي غبطتي أن أرحب بيننا بدولة جديدة هي جمهورية سيشيل ونحن نتطلع للتعامل والتعاون معها من أجل خدمة أهداف السلام والأمن والانماء ، في هذه المنظمة . ان هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة ، في رأيي ، سوف يصفها التاريخ بأنها ذات أهمية وخطورة كبرى بالنسبة لقضايا الحرية في الجنوب الافريقي ، والواقع أن هذه القضية توضح كل الصعاب التي نواجهها في النظام الدولي المعاصر والتي ترجع الى مشكلة الاستراتيجية ، وهي مشكلة واجهتها الدول الكبرى في نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد اتضح بعد بوتسدام أن أكبر خطر يهدد السلام هو الدفاع عن افكار سميث بالواجهة الايدلوجية بين المجتمعات التي سميت بأنها حرة ، وبين المجتمعات التي اطلق عليها أنها غير حرة . ان ذلك هو الذى أحدث التغييرات منذ سنة ١٩٤٥ مثل الثورة الصينية ، وثورات الجزائر ، والثورة الكوبية ، والثورة الفيتنامية ، فكلمنا ناضل شعب للقضاء على عطية الاستغلال ، وكلمنا وضع استراتيجية الانماء حتى يسيطر على موارد الطبيعية ويحقق كرامته الانسانية ، كلما وجد ذلك ، فان القضية التي واجهتها تلك الشعوب كانت هي اتساع نطاق الاشتراكية أو محاولة القضاء عليها ، والواقع ان هذا هو الذى اعطى دفعة قوية لكافة القضايا مهما اختلفت المصطلحات .

ان ايان سميث، المعاصي قال في حديث له في الاذاعة في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام

ما يلي :

” ان الدكتور كيسنجر اكد لي اننا نسعى لتحقيق هدف مشترك ، وأعني به بقاء

روديسيا في العالم الحر ، وحمايتها من التفضل الشيوعي ” .

انه من الواضح أن سميث لم يقل أن الولايات المتحدة وروديسيا يسعيان لتحقيق هدف مشترك وهو حرية الأغلبية السوداء ، والاستجابة الى متطلباتها ، والواقع أن حكم الأغلبية السوداء هو الهدف المشترك الذي كان يجب تحقيقه ، واذا كانت هذه الدورة للجمعية العامة ستحقق شيئاً ، وأولى انها ستحقق ذلك ، فان هذا يجب أن يؤدي الى القبول العالمي للمبدأ القائل بأن النضال من أجل الحرية والمساواة المادية يتجاوز الاغراض الاستراتيجية للايدولوجيات المتنافسة .

ان الحرية الفردية يجب أن تكون عالمية في صفاتها ، أقول ذلك ، مؤكداً أنه اذا ما نظرنا الى الاوضاع السائدة في روديسيا الآن والاضاع التي تقترحها بريطانيا وأمريكا ، أقول انها لا تتفق مع أى تعريف للديمقراطية ، ولا للعدالة ، ولا للحرية . اننا نؤيد الجهود والتدابير التي اتخذتها دول خط الجبهة الخمس واعني بها انغولا ، وبتسوانا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وتنزانيا ، وقد أكدت هذه الدول أن الشرط الوحيد لاقامة حكم الاغلبية في روديسيا هو تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات . وسواء قبل ذلك سميث الآن أو لم يقبله ، فان الحرب سوف تؤدى الى الانتصار في نهاية المطاف . اننا نطلب الكثير من كسينجر وزير خارجية امريكا اذا كنا نتوقع انسه سوف ينجح في الامور التي فشل فيها الآخرون ، والواقع اني لا أشك في اهداف هذه الاقتراحات . ولكنني أشك في الاحكام التي أصدرت ، والمواقف التي اتخذها حاكم روديسيا العاصمي وعناده وقصر نظره ، انه قد تحدى الرأى العالمي اكثر من عشر سنوات وقد أيده رأس المال الدولي الاحتكارى وحاول أن يقضي على كل من أرادوا الدفاع عن الحرية والذين كان لافكارهم ونضالهم نفس الأثر الذى أدى الى تحرير الولايات المتحدة الامريكية في ١٧٧٦ . ان جورج واشنطن قبيل الانتصار لم يكن يستطيع أن ينتظر عامين ، وباترك هنرى لم يقل له ان البديل الوحيد للحرية في المستقبل هو تقبل شبه عبودية مؤقتة . لقد مضت مائتا عام على استقلال امريكا ولكننا نجد أن حكومة مؤقتة تشترك فيها اقلية قد نودى بانشائها . وطولب في الوقت نفسه بتقديم معونة اقتصادية لكي تشجع حكومة ايان سميث على قبول ذلك .

لكن ليس من الحكمة أن نتوقع ان المناضلين من أجل الحرية سيضعوا أسلحتهم قهلاً أن يحصلوا على حكم الاغلبية . ان هذا هو الدرس الذى نستخلصه من احداث الثورة الامريكية ، وهذا هو الذى نستخلصه من كفاح الاغلبية السودا في ديسمبر/ كانون اول ١٩٧٤ وسبتمبر/ ايلول ١٩٧٦ .

ان روديسيا ليست هي قلب الجنوب الافريقي وحدها ، اننا لكي نناقش مشكلة روديسيا يجب أن نرى ونتذكر أن فورستر قد قمع الاغلبية في الجنوب الافريقي نفسه ، وأن صميم المشكلة في الجنوب الافريقي هو الفصل العنصرى الذى يستند الى مبررات اقتصادية وسياسية واجتماعية واخلاقية لفرض حكومة اقلية في الجنوب الافريقي .

وفي الشرق الاوسط فان اعادة حقوق الشعب الفلسطيني شرطا لا غني عنه لسلم عادل دائم ، ان الفلسطينيين يعيشون في مخيمات ، ويتوقف مصيرهم على عطف العالم ومايزالون ينتظرون ممارسة حقوقهم التي لا يمكن التصرف فيها . ان وفد بلاوى قلق للغاية لهذه الاوضاع السائدة في لبنان وسنواصل تأييد كافة الجهود الرامية لانهاى الحرب بين الاخوة ، ولاعادة السلام مع صون الوحدة وسلامة تراب واستقلال لبنان .

نحن نكرر أن السلام في الشرق الاوسط يجب ان ترسي قواعده على تنفيذ ثلاثة مبادئ وهى :
 أولا - حق شعب فلسطين في الوطن . وثانيا - حق كافة دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، في أن تعيش في حدود معترف بها عالميا . وثالثا ، أن تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧ .

منذ وقت قريب عقدت الدول غير المنحازة مؤتمر قمتهما الخامس في كولومبو ، بسرى لانكا ، في المحيط الهندي ، ونحن نعرف ماهي الاخطار التي تتهدد دول المنطقة بسبب تركيز القوة العسكرية الحربية الجوية والبحرية في المحيط الهندي ، ومن ثم فان الدول غير المنحازة قد حذرت من ذلك لان هذه الاسلحة توجد في اكبر مساحة بحرية من العالم - واعني بها الاطلسي والهادى - ونحن نؤيد كل مانادات به الدول غير المنحازة لزالة التوترات الدولية .

وفي العام الماضي ، تكلمت من فوق هذه المنصة قائلا ان قضية السلام في قبرص ترتبط بتحقيق اتفاق بين الطائفتين دون عنف ولا قمع ، والان فقد مضى عام تقريبا ولم يحرز أى تقدم فيما يتعلق بالمحادثات بين الطائفتين . لقد ازداد استعمار الجزء الشمالي من قبرص وان القوة الاجنبية المسلحة ، ماتزال باقية في الجزيرة بالرغم من النداء الذى وجهته الجمعية العامة ، وقد خضعت الجزيرة لظروف فرضت عليها ، ولكننا نجد أن المفاوضات هي الحل الوحيد للمشكلة وفقا للقرار الذى اتخذته الجمعية العامة منذ عامين ، ومن ثم يجب ان نسعي لتحقيق القرارات التى اتخذت من قبل .

ان مأساة قبرص ، هي مأساة تدخل الدول الاجنبية في شؤون دولة صغيرة . ان أساليب ازالة الاستقرار قد عبثت ضد الحكومات التي تحاول تحرير اقتصادها من نير السيطرة الاستعمارية . ان الحكومات التي تحاول انشاء نظم للانماء ، لتقضي على الجوع والمرض والفقر ، وتريد اعادة تشكيل هياكل مجتمعاتها ، لكي تحقق مستوى لاثقا من الحياة ، تواجه تلك الأساليب التي تريده ازالة الاستقرار فيها . والواقع ، أن حملة ازالة الاستقرار واضحة لا ريب فيها ، انها تتخذ صورة مثل ازالة القادة ، وتلجأ احيانا الى احداث دامية تؤدي الى مآس مثل اغتيال بعض القادة السياسيين .

ان الاساليب المستخدمة تريد نشر القلق الداخلي ، وتحطيم القانون والنظام ، واثارة النزاع فيما بين المناطق ، وتنظيم دعاية معادية ، ومهاجمة السفارات والقنصليات ، والتلاعب بالأسواق الدولية ، والحد من قدرات الصادرات ، والحرمان من المعونة ، واحباط الأهداف الاقتصادية ، وكافة تلك الاسلحة ، بما فيها استخدام الشركات عبر الوطنية ، تريد الابقاء على علاقات التبعية بين الدول المتقدمة ، والدول النامية ، كما تريد تحطيم التطلعات المشروعة لشعوب الدول النامية ، وذلك لتحقيق استراتيجيات الدول الاكبر .

ان معظم دول العالم النامي كانت مستعمرات لأوروبا الغربية ، وان كفاحها ونضالها للتحرير كان موجها ضد الغرب ، ولكن ذلك لا يعني أن هذه الدول تؤيد الكتلة الشرقية . ان معظم هذه الدول قد اقتنعت بالاشتراكية كاستراتيجية داخلية للانماء ، ولكن ذلك لا يعني أنها تعارض الغرب ، وتفضل الشرق . لقد اتضح ، في كولومبو ، عزم خمس وثمانين دولة على ألا تضحي بسيادتها واستقلالها على مذبح الأيدلوجيات . ونحن ، الدول غير المنحازة ، قد قررنا ألا ننحاز لطرف أو لآخر ، بل قررنا أن نحافظ على شخصيتنا . وفي كولومبو ، فان الدول غير المنحازة قد استهجنت كافة أشكال التدخل ، وألحت على ضرورة التيقظ في هذا الصدد . وهنا في نيويورك في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، فاني أدعو الجمعية لكي تشجب كافة الانشطة الهدامة ، وأطالب المجتمع الدولي بأن يتخذ الاجراءات الجديدة للمحافظة على سيادة الدول الصغرى ، وسلامة ترابها ، حتى تستطيع أن تسير على النهج الذي اختارته لنفسها ، فهذا هدف من الأهداف الأساسية التي وردت في الميثاق .

لكن ، أمن الدول النامية يرتبط على نحو وثيق ببقائها الاقتصادي ، وتقدمها الاقتصادي . ويرى وفد بلادي أنه لا يمكن تحقيق أى تقدم اقتصادى واضح بدون تنفيذ النظام الدولي الاقتصادي الجديد الذى وافقت عليه الدورة الخاصة السادسة . ان حركة الدول غير المنحازة ، ومجموعة ال ٧٧ - وأعني بذلك الدول النامية - قد حاولت أن تتعاون مع الدول المتقدمة ، ولكن هذه الدول المتقدمة تعارض احداث أى تغيير يخدم مصالح الدول النامية . ان مليارات تنفق ، ولكننا نجد أن الملايين من البشر في العالم النامي ، قد علقوا آمالهم على البرنامج المتواضع الذى أقتح فينيروبي ، وفي محافل أخرى ، وان عزم هذه الدول عزم أكيد . ان صندوق النقد الدولي ، ونظام بريتون وودز المالي ، قد حل محلها هياكل بديلة لا تستهدف احياء أو اعادة بناء أوروبا وتعميرها ، ولا تستهدف اتخاذ ترتيبات تفضيلية ، بل هي تريد خدمة أسواق الدول النامية ، من أجل تحقيق توزيع عادل للمكاسب في النظام العالمي .

ان المشكلة المعقدة للديون تعتبر عقبة شديدة ، وخدمات الديون قد أصبحت ملحة . ان الدول النامية قد طالبت بمطالب أساسية في مانيل وكولومبو في بداية هذا العام من أجل اتخاذ اجراءات لالغاء واعادة تحديد الجدول الزمني ، وعلان تأجيل دفع تلك الديون . ويجب أن نحبط كافة محاولات التفرقة في معالجة تلك المشكلة . اننا لا نستطيع أن نرهن مستقبل الأجيال القادمة بتلك الديون التي يعتبر سدادها عبئا ثقيلا علينا . وتعتبر خدماتها حملا باهظا . ولقد حان الوقت لتأجيل سدادها .

ان المسألة الهامة للسلع ، مسألة ترتبط بالبرنامج المتكامل الذى نعلن عن وفائنا له . واننا نأسف لأن بعض الدول المتقدمة تتخذ موقفا يكتنفه اللبس والغموض في المفاوضات التي ستعقد لانشاء صندوق مشترك للمخزون الاحتياطي . ونأمل حدوث تغيير في موقف تلك الدول في اطار الأونكتاد من أجل انشاء صندوق تساهم كافة الدول في دعمه ، - وأعني بذلك الدول المتقدمة والدول النامية - لانشاء هذا الصندوق الذى نادى به الدول غير المنحازة .

ان مؤتمر باريس للتعاون الدولي الاقتصادي ، قد حيته بعض الدول ، وقالت انه سيعالج القضايا الدولية الأساسية ، ولكن هذا المؤتمر لم يحرز أى تقدم بعد شهر من اجتماعه ، وبالطبع اننا كنا نشك في نجاح هذا المؤتمر . ومن ثم فان وفد بلادي يؤيد القلق الذى أعرب عنه مؤتمر القمة

في كولومبو ، للتقدم البطيء الذي أحرزه هذا المؤتمر . وأقول انه من العيب أن نتوقع حل القضايا الدولية خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة ، كما حاول البعض تحقيق ذلك في باريس . وبدلاً من هذا فإن حكومتنا تعتبر أن الأمم المتحدة هي المحفل الشرعي لتسوية تلك القضايا . وهناك حاجة واضحة لإعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة ، وتحسينه من الناحية التقنية . إن هذه المنظمة يجب أن تتغير وفقاً لما حدث من تغيير في الواقع السياسي . وإذا أردنا لمجلس الأمن أن يصبح فعالاً ، فإنه لا يجب ألا يساء استخدام حق النقض لخدمة مصالح وطنية ضيقة ، ولهذا يجب تغيير هيكله . ولوقبلت جمهورية أنغولا الشعبية ، ولوقبلت جمهورية فيتنام الاشتراكية لتتحقق عالمية الأمم المتحدة ، واستطاعت أن تعالج على نحو فعال القضايا العالمية التي تواجهها . إن الدول غير المنحازة قد ألحّت دائماً على أهمية الأمم المتحدة كوسيلة فعالة للنهوض بالسلم الدولي ، والأمن الدولي ، وللتنسيق بين المصالح والأهداف الخاصة بدولها الأعضاء . إن عمل هيئاتها المختلفة يعتبر محاولة منسقة لرسم معالم المستقبل ، وتحسين ظروف الإنسانية في هذا العالم المتطور .

إن تقدم الإنسانية قد اعترضته عدة عقبات ، فقد كان هناك كثيرون مثل تورستر ، وسميث ، ولا يجب أن نضفي صفات النصر على كل محاولات دنيئة تبذل لخدمة أغراض زائفة للدفاع . إن الشعوب التي أوقلت في وجهها أبواب المفاوضات ، لم يبق أمامها إلا اللجوء إلى السلاح . لقد دق ناقوس الخطر في الجنوب الأفريقي ، وإن آخر محاولة لمنع مذبح الدم قد ضاعت هباءً نظراً لأن النوايا لم تكن صادقة . إن حكم الأغلبية سوف يسود في المستقبل القريب في الجنوب الأفريقي . إن من حاولوا الماطلة ، ومهادنة قوى الظلم والرجعية ، يجب أن يستمعوا إلى هذه الحقائق الأساسية . إن من ماتوا شهداء قد احبطوا فصاحة وخطب من يتشدقون بالألفاظ الرنانة . إن غيانا تؤكد أن هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، يجب أن تقدم تأييداً قوياً للمناضلين من أجل الحرية في الجنوب الأفريقي ، ومن أجل إزالة العنصرية ، ومن أجل تأكيد السلطة لمنظمة الأمم المتحدة واحترامها ، ويجب على الجميع أن يدركوا تطور الأحداث المنطقية . إن التاريخ لا يمكن أن يحدد مساره من يكتفون بمشاهدة الأحداث . إن الديناميكيات الداخلية للتقدم البشري قد فرضت نتائجها على الجنوب الأفريقي ، ونحن نؤيد هذه الديناميكيات .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الاخير في جلسة بعد ظهر اليوم . ولقد طلب الكلمة مندوبا المملكة المتحدة واوفندا ، في نطاق ممارسة حقهما في الرد . وأود ان اذكر الاعضاء ، بأن الجمعية العامة ، قد قررت في اجتماعها الرابع تحديد المدة بعشر دقائق .

السيد موراي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ارجو أن تطمئن ، فان عشر ثوان تكفيني .

انني اود ان اعقب باختصار على ملاحظات وزير خارجية اسبانيا في بيانه هذا الصباح . ولا أريد في هذه الساعة المتأخرة من المساء ، ان اكرر اراء حكومتي المعروفة . وكل ما اريد أن اقله ، هو ان رغبات السكان المذكورين قيمة بالنسبة لنا . ونحن متمسكون بمبدأ تقرير المصير . والسياسة التي انتهجناها دائما ، هي تخيير السكان عند ما يكون الامر متعلقا بمصيرهم ، ونحن نشاطر وزير خارجية اسبانيا رأيه ، اي انه يهم حكومتنا - كما كانتا في الماضي - أن تستمر في البحث عن حلول مقبولة للجميع .

السيد كينين (اوفندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان العالم بأسره يعلم ، ان بلادى ،

كانت ضحية لعدوان ارتكبه اسرائيل دون سبب ، في وقت كانت بلادى تحاول فيه انقاذ حيياة الرهائن الاسرائيلية في عنيتيبي . ولقد ضاعت كثير من الارواح البريئة - من الرهائن ومن الاوفانديين - وحدثت خسائر مادية نتيجة لهذا العدوان .

ان وزير خارجية كوستاريكا ، قد ابدى في كلمته بعد ظهر هذا اليوم ، ملاحظات خبيثة لا أساس لها ، وجهها الى بلادى ، عند ما اشار الى مسألة الارهاب الدولي ، وحاول ان يوحي بأن بلادى كانت طرفا في عملية خطف الطائرة ، تلك الطائرة التي لجأت الى عنيتيبي . ان وفد بلادى ، ان يرفض رفضا مطلقا ادعاءات وزير خارجية كوستاريكا ، انما يحتفظ لنفسه بالحق في الرد ردا كاملا عليها في الوقت الملائم .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٥ / ١٩